أملاك

أكثر من مجرد مجلة
(اقتصادية - شاملة)
يناير - يونيو 2021 - العدد 22

قفزات نوعية للقطاع العقاري ونمو في أسعار الشقق

قطر واحدة من المراكز العالمية للتمويل الإسلامي

قطر تحتل الصدارة العربية في بنية التكنولوجيا المتقدمة

الرئيس التنفيذي والعضو المنتدب لشركة الريان للاستثمار السياحي «آرتك».. طارق السيد:

شركة «آرتك» تمتلك محفظة استثمارية عالمية تحتوي على «35» فندقا

تملك الآن

في أرقى مناطق مدينة لوسيل

استلم في 2022
وسدد حتى نهاية 2026 بدون فوائد

للبيع
وحدات سكنية
فـــاخـــرة
مفروشة
بالكامل

أقساط شهرية تبدأ من 10.000 ريال

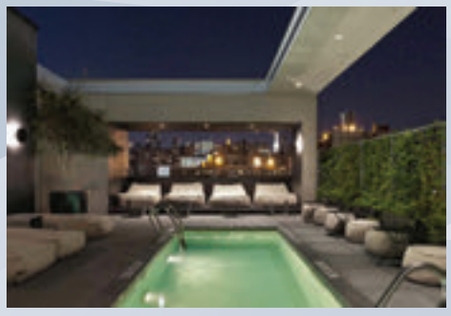

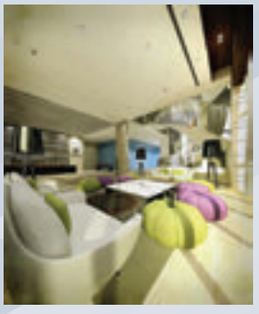

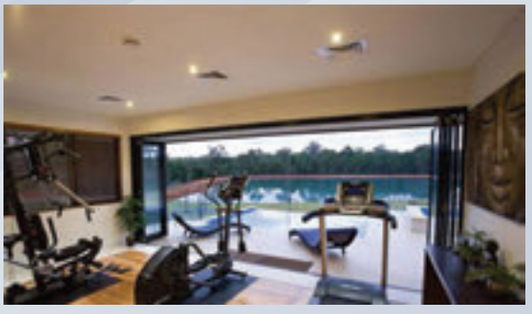

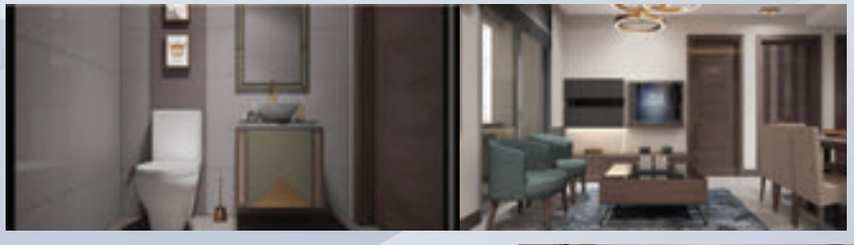

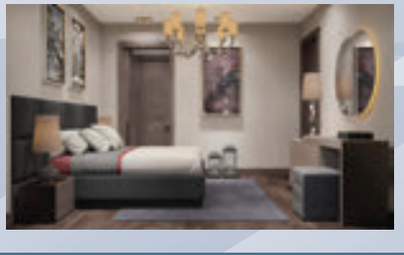

دلالة العقارية
DLALA REAL ESTATE
4428 6660

E-mail: realestate@dlalaholding.com www.dlalarealestate.com

أملاك

أكثر من مجرد مجلة
(اقتصادية - شاملة)
يونيو - يوليو 2021 - العدد (22)
www.amlakqatar.qa
amlakqatar
@amlak_qatar

رئيس مجلس الإدارة
حمد بن سحيم آل ثاني

عضو مجلس الإدارة المنتدب
عادل علي بن علي

رئيس التحرير
عبدالرحمن بن ماجد القحطاني

مدير التحرير
محمد الجعبري

التحرير
محمد أبو حجر

التدقيق اللغوي
أشرف أحمد

المدير الفني
إياد الحاج أسعد

تصميم واخراج
أسامة أبو ليل

مديرة التسويق والعلاقات العامة
شيرين الهجين

مراسلات التحرير باسم مدير التحرير
Amlak@al-watan.com
TEL:40002172

مراسلات الإعلان والعلاقات العامة
Amlak@al-watan.com
TEL:40002147

رقم الرخصة: 2018-113-001208

الناشر: دار الوطن للطباعة والنشر والتوزيع

الرئيس التنفيذي لشركة «عقارك».. طلال الحجاجي:

السوق القطري من أسرع الأسواق العالمية تعافيا بعد جائحة «كورونا»

28

لالتزامها بتعزيز البناء الأخضر

«مشيرب العقارية» تفوز بجائزة الريادة في الشرق الأوسط «2021»

32

بنك «ستاندرد تشارترد» يتوقع نموا بنسبة «3%»

الاقتصاد القطري يستحوذ على اهتمام المؤسسات الدولية

38

لتعزيز جهود تحويل قطر لمركز إقليمي لـ«الفينتك»

«قطر للتنمية» يرصد «40» مليون ريال لدعم شركات التكنولوجيا المالية

45

ARTIC
Al Rayyan Tourism Investment Co.
شركة الريان للاستثمار السياحي

Defining Hospitality & Leisure Investment

Four Seasons Hotel Cairo at the First Residence
W Miami
Marriott Marquis City Center Doha
JW Marriott Istanbul
St. Regis Washington, D.C.
Hilton Alexandria Corniche
JW Marriott Marquis City Center Doha
St. Regis Bal Harbour
The Manhattan at Times Square Hotel
Sheraton Istanbul City Center
Hilton Hurghada Plaza
Grand Hyatt Berlin
Aleph Doha Residences
Marriott Residences New Cairo Al Jazi First
Chess Field Al Jazi First
JW Marriott Residences New Cairo Al Jazi Gardens
W London Leicester Square
Marriott Executive Apartments City Center
element by Westin City Center
JW Marriott Berlin
Radisson Blu Aqua Hotel, Chicago
Delta Hotels Marriott
Le Meridien
DoubleTree by Hilton Doha - Al Sadd
Aleph Rome Hotel
M Hotel Al Dana Makkah فندق إم الدانه مكة
City Centre Rotana Doha
swiss-belhotel international
Four Seasons First Nile Boat
Aleph Hurghada Residences
Hurghada City Center
Aljazi First Mall
فيرست مول The First Mall
Moxy Chess Field Al Jazi
Moxy City Center
element by Westin Doha

Setting Benchmarks In Global Hospitality
علامــة فارقــة في عــالم الضيافــة

artic_qa @artic_qa ARTICQA Al-Rayyan-Tourism-Investment-Company

artic.com.qa

بخطوات ثابتة.. قطر تنطلق إلى المستقبل

مما لا شك فيه أن الاقتصاد القطري يشهد الفترة الحالية انطلاقة كبيرة، فمعدلات التنمية بجميع قطاعات الدولة تشهد قفزة كبيرة، هذا بخلاف توقعات رجال الاقتصاد خلال الفترة المقبلة، والذين أكدوا على أن قطر تمضي قدماً بخطى ثابتة لتكون من أعلى معدلات النمو بدول منطقة الشرق الأوسط، لتحقق رؤيتها في أن تكون مركزا رئيسيا لتدفقات رؤوس الأموال الأجنبية ومركزا كبيرا للاستثمار العالمي ومرتكزا لكبرى الشركات العالمية.

يأتي ذلك في ظل رؤية القيادة الرشيدة التي تضع مصلحة الوطن نصب عينيها، وتعمل بقوة من أجل تحقيق رؤية قطر الوطنية 2030، ويتجلى ذلك في الدعم الحكومي اللامحدود الذي تقدمه الدولة لجميع قطاعات التنمية بالدولة، سواء للقطاع الخاص من خلال إصدار العديد من التشريعات التي فتحت الآفاق بشكل كبير أمام القطاع الخاص للاستثمار بجميع قطاعات الدولة، كذلك سهلت العديد من الخطوات أمام تدفق رؤوس الأموال الأجنبية للاستثمار بقطاعات الفنادق والطاقة، والمشاركات بالقطاع المصرفي وتملك الوحدات السكنية.

وبخلاف ضخ الدولة مليارات الدولارات في الاستثمار بالبنية التحتية بجميع مناطق الدولة، فإن جهودها في رقمنة جميع خدمات الحكومة لا يستطيع أحد أن يغفلها، كل ذلك يصب في صالح قطاع الأعمال لتيسير استثماراتها من حيث التراخيص وتخليص المعاملات الحكومية، وهو ما أثبتته التقارير الدولية التي صنفت قطر في طليعة الدول استخداما للإنترنت واستخداما للتكنولوجيا بجميع قطاعاتها، وتصدرها التصنيفات العالمية بالجيل الخامس وشبكة الألياف البصرية، واحتلالها المرتبة الرابعة عالميا بقائمة أفضل الدول تقدماً بالبنية التحتية الإلكترونية، كذلك ضمن العشرة الأوائل عالمياً في سرعة الإنترنت وفقًا لمؤشر «Ookla»، وكذلك إطلاق المدن الذكية كمشيرب قلب الدوحة ولوسيل وغيرهما من المناطق التي تشهد نهضة تنموية كبيرة.

وبالرغم من أن جائحة كورونا «كوفيد 19» التي ضربت العالم خلال الفترة الماضية أوقفت جميع الاقتصادات العالمية، إلا أن دولة قطر- بفضل الله- ومن خلال سياساتها وإجراءاتها القوية والجريئة، عملت بشكل كبير على الحد من الآثار السلبية للجائحة، حيث واصل الاقتصاد القطري نموه بخطى ثابتة لم تستطع العديد من دول العالم تحقيقه، حيث أصدرت الدولة حزمة كبيرة من السياسات الاقتصادية والقروض البنكية الكبيرة، التي عملت على تعافي الشركات المحلية وجنبتها الآثار السلبية للجائحة، كما أن الدولة مازالت مستمرة في جهودها لمكافحة الجائحة، حيث وصلت إلى أعلى المعدلات الدولية في تطعيم السكان بلقاحات كورونا، مما جعلها نموذجا يحتذى به من المؤسسات الدولية والعديد من دول العالم.

كل تلك الخطوات والإنجازات جعلت من قطر محط أنظار وإعجاب الكثير من المؤسسات الدولية والشخصيات الدولية الكبيرة، التي اعتبرت قطر إحدى الدول القلائل على الساحة الدولية، التي تعمل بقوة من أجل تأمين الحاضر والمستقبل لشعبها ولجميع دول المنطقة، كذلك نموذجا للدول المتقدمة المتحضرة التي تأخذ بجميع أساليب العلم الحديث في تقدمها الاقتصادي، متوقعين أن تصبح الدوحة مركز ثقل إقليميا ودوليا كبيرا خلال السنوات القليلة المقبلة، لتضطلع بالعديد من المسؤوليات التي تتشابه مع ثقلها الاقتصادي والسياسي.

بقيت كلمة أخيرة نوجهها إلى رجال الاقتصاد المحلي..

إن الحكومة لم تدخر جهدا في دعم جميع قطاعات الاقتصاد بشتى الطرق والوسائل، لذا وجب عليكم أن تبذلوا جهودا كبيرة لتحقيق رؤية قيادتنا الرشيدة في أن تكون دولة قطر هي الأفضل، فالدولة فتحت لكم آفاقا واسعة ورحبة لتكونوا عنصرا فعالا في عجلة التنمية، وتقتنصوا كل فرصة تطرحها الدولة لأبنائها المخلصين، فلتتقدموا بإخلاص وحب لتلك الأرض الطيبة لتكونوا في مقدمة الركب، ونعمل معاً لندفع بقطر لتكون في مصاف الدول المتقدمة.

GETTCO FREIGHT
جتكو للشحن

International Freight Forwarding Logistics Solutions
حلول شحن دولي وخدمات لوجيستية عالمية

- International Freight Forwarding & Logistics
- Supply chain & Warehousing
- Custom Clearance & Delivery
- Worldwide Import & Export
- Worldwide Household Moving & Delivery
- Local House & Office shifting
- Worldwide Door-to-Door Delivery

- خدمات الشحن المحلي والدولي والخدمات اللوجستية
- سلاسل التوريد والتخزين
- التخليص الجمركي والتسليم
- خدمات الاستيراد والتصدير لجميع أنحاء العالم
- عمليات النقل والتسليم الدولية
- خدمات نقل المنازل والمكاتب
- التوصيل من الباب إلى الباب في جميع أنحاء العالم

Tel:+974 40082444
Fax:+974 4422 3840
P.O. Box : 22466 Doha-Qatar
Info@gettcofreight.com | ops@gettcofreight.com

جعلت قطاع الأعمال الأكثر نمواً بالمنطقة

قطر تحتل الصدارة العربية في بنية التكنولوجيا المتقدمة

ساهم التطور الكبير الـذي شهدته البنية التحتية الذكية لتكنولوجيا المعلومات في دولة قطر، في التوسع بعملية التنمية التي تشهدها البلاد، حيث عملت تلك البنية على جذب العديد من رؤوس الأموال الخارجية، كما سهل ذلك من عملية التسارع في إنشاء المشاريع التي يقوم عليها رجال الأعمال، وذلك من خلال سرعة إنجاز جميع المعاملات الحكومية في أيام قليلة.

وشهدت دولــة قطر فرصًا كبيرة للنمو محليًا لشركات التكنولوجيا المالية من جميع أنحاء العالم باعتبارها سوقًا غير مشبعة، وتوقعت العديد من المصادر أن ينمو حجم الإنفاق على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات إلى نحو 9 مليارات دولار أميركي بحلول عام 2024، الأمر الذي سيسهم في تعزيز القدرة التنافسية للاقتصاد وتدعيم مكانتها لتبرز كمركز رائدٍ في مجال التكنولوجيا المالية في المنطقة.

كما أن عملية التنمية والتوسع في البنية التحتية لم تكن تتم إلا من خلال قيام الدولة بإطلاق العديد من الخدمات الذكية الرائدة، مثل إطلاق مبادرة «قطر الذكية»، والمعروفة باسم «تسمو» التي تسعى لتسخير التكنولوجيا والابتكار لتعزيز التنوع والنمو الاقتصادي المستدام وتحسين الخدمات العامة وجودة الحياة للمواطنين والمقيمين والزوار في قطر.

وتركز مبادرة «تسمو» على 5 قطاعات ذات أولوية، وهي المواصلات والرعاية الصحية والخدمات اللوجستية والبيئة والرياضة، ومن المتوقع أن تجلب هذه المبادرة إيرادات كبيرة للاقتصاد القطري المتنامي وأن تعزز مسيرة التنمية بأكثر من 5 % وتحقق 11 مليار دولار على الأقل، من إجمالي الناتج المحلي الاسمي المتوقع والمُقدَّر بـ 275 مليار دولار بحلول عام 2022.

ويعد توفر بنية تحتية قوية للاتصال بالإنترنت العمود الفقري للمدن الذكية، وقد استطاعت قطر أن تحقق نتائج إيجابية للغاية في هذا الاتجاه، ومع إطلاق شبكة اتصالات الجيل الخامس بشكل تجاري على شبكات عالمية في مايو 2018، عززت قطر مكانتها كدولة رائدة عالمياً في توفير الإنترنت ذات النطاق العريض وفائقة السرعة للأسر والشركات.

وينمو حجم سوق إنترنت الأشياء بشكل كبير في قطر، حيث يُتوقع أن تصل المبيعات إلى 573 مليون دولار بحلول عام 2022، مقارنة بـ 172.5 مليون دولار في عام 2018، فيما يُتوقع أن ترتفع القيمة النقدية للمنازل الذكية في قطر إلى 344 مليون دولار.

المدن الذكية

تحول مفهوم المدن الذكية في قطر إلى حقيقة واقعية مع مشروعي مشيرب قلب الدوحة ومدينة لوسيل، وهما في مراحل متقدمة من الإنجاز، حيث يشغل مشروع مشيرب قلب الدوحة الذي تبلغ تكلفته 5.5 مليار دولار، وهو مشروع تطوير متعدد الاستخدامات، بمساحة قدرها 310 آلاف متر مربع في قلب الدوحة، ويعتبر أول مشروع مستدام في العالم لتجديد وسط مدينة وأول مشروع لتجديد وسط مدينة يعتمد على تكنولوجيا المدن الذكية والاتصال منذ البداية، وقد فاز المشروع الذي يهدف إلى معالجة مجموعة من ركائز المدن الذكية بما في ذلك الاقتصاد الذكي والحياة الذكية والبيئة الذكية، بالعديد من الجوائز، ومنها جائزة المدينة الذكية في برشلونة في عام 2018، كما كانت مرشحة للحصول على جائزة المدن لجائزة آغاخان للعمارة 2019.

أما مدينة لوسيل والمعروفة أيضا باسم «مدينة المستقبل في قطر»، فهي مدينة يجرى تطويرها حالياً وذات بنية تحتية ذكية وتبلغ تكلفتها 45 مليار دولار وتقوم على تطويرها شركة الديار القطرية،

الإنفاق على تكنولوجيا المعلومات يتخطى الـ «9» مليارات دولار بحلول «2024»

«تسمو» تسخِّر التكنولوجيا لتعزيز النمو الاقتصادي المستدام

وسوف يوفر المشروع بيئة تشغيل عالية التقنية تضم شبكات الاتصالات السلكية واللاسلكية بما يضمن تقديم خدمات متقدمة. وتقوم Ooredoo بتزويد لوسيل بالأنظمة الذكية وأجهزة الاستشعار في جميع أنحائها وبنية تحتية فائقة التطور، لتكون بمثابة الدعامة الأساسية لخدمات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في المدينة. لتصبح بذلك مدينة لوسيل أول مدينة ذكية يتم إنشاؤها على نطاق واسع ونموذجاً وتطبيقاً حياً على كيفية الحياة في المدن الذكية.

وتعد شبكات Ooredoo السلكية واللاسلكية هي الأساس لمجموعة كبيرة من الخدمات الذكية الآمنة التي تتوفر في مدينة لوسيل. ومن بين الأمثلة العملية، العمليات الذكية بأنظمة SCADA المدمجة،

المبادرة تعزز مسيرة التنمية بأكثر من «5%» وتحقق «11» مليار دولار

مبيعات إنترنت الأشياء تصل إلى «573» مليون دولار عام «2022»

وحركة المرور الذكية لتقليل الاختناقات المرورية، وأنظمة الإضاءة الذكية لتوفير الطاقة، والإدارة الذكية للنفايات لتعزيز عمليات جمع النفايات ومسارات المركبات التي تقوم بهذه المهمة.
وبشكل عام، تهدف خدمات المدن الذكية هذه إلى الارتقاء بتجربة زوار وسكان مدينة لوسيل، بما في ذلك خدمات دعم البطولات الرياضية الكبرى التي ستستضيفها قطر.

الحكومة الإلكترونية

وتباشر الدولة تنفيذ برنامج الحكومة الإلكترونية وهو مشروع حكومي لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات يهدف إلى تحقيق تكامل وتوفير كافة الخدمات والمعلومات الحكومية إلكترونياً من خلال نافذة واحدة لكافة المستخدمين كما يعزز البرنامج أواصر التعاون بين مختلف الجهات الحكومية عبر زيادة كفاءة أداء المؤسسات

الحكومية والاستخدام الأمثل لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتبسيط إجراءات النظم الحكومية.
وتتمثل الأهداف الأساسية لبرنامج الحكومة الإلكترونية في تطوير الخدمات الحكومية للمستخدمين من خلال توفير الخدمات الحكومية الأكثر كفاءة وفعالية والأسهل وصولاً للجميع مع زيادة الكفاءة الداخلية للمؤسسات الحكومية من خلال تبسيط الإجراءات الحكومية والتنسيق بين تلك المؤسسات من خلال برامج البنية التحتية التي تتقاسمها الجهات الحكومية وتعزيز الحوكمة والشفافية عن طريق توضيح مختلف الإجراءات ومساهمة المستخدمين في اتخاذ القرارات.
ومن بين أهداف استراتيجية الحكومة الإلكترونية لدولة قطر: رفع عدد الخدمات الحكومية المتوفرة إلكترونيًا إلى نسبة 100 % والتأكد من أن المستخدمين قادرون على استكمال الحصول على مختلف الخدمات الإلكترونية عبر شبكة الإنترنت، ورفع وعي المستخدمين، وأتمتة الأعمال الحكومية والاستعانة بالتطبيقات الحديثة وتعزيز بنية تحتية مشتركة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وتطوير حكومة أكثر انفتاحًا وفعالية وتفاعلًا مع الجمهور.

تدريب كوادر الدولة

كما قامت الدولة خلال الفترة الماضية بتنفيذ أكثر من 500 دورة تدريبية وبرنامج تدريبي متخصص ونحو 40 ألف ساعة تدريبية، فضلا عن منح أكثر من 800 شهادة دولية معتمدة لمتدربين بالبرنامج، لنحو أكثر من 3000 موظف حكومي في مجال تكنولوجيا المعلومات،

ارتفاع القيمة النقدية للمنازل الذكية في قطر إلى «344» مليون دولار

«مشيرب قلب الدوحة» ومدينة «لوسيل» نموذجان لمفهوم المدن الذكية

حيث تواصل الدولة تقديم البرامج التدريبية المتخصصة لتلبية احتياجات الجهات الحكومية لتعزيز القدرات وإعداد صف من الكوادر والقيادات الوطنية التكنولوجية.
كل ذلك يكلله امتلاك قطر واحدة من أفضل البنى التحتية لتكنولوجيا المعلومات في العالم ولديها أحدث التقنيات المستخدمة في القطاع على غرار شبكة الجيل الخامس للاتصالات مع نسبة انتشار لشبكة الالياف البصرية تقدر بـ99 بالمائة مما جعلها تتصدر التصنيفات العالمية في جودة الحياة الرقمية وسرعة وانتشار الإنترنت بين السكان والأمن السيبرانى.

«مشيرب» أول مشروع مستدام في العالم بتكلفة بلغت «5.5» مليار دولار

«500» دورة تدريبية ساهمت في الارتقاء بمستوى أكثر من «3» آلاف موظف

قطر تتصدر التصنيفات العالمية بالجيل الخامس وشبكة الألياف البصرية

المرتبة الرابعة عالميا بقائمة أفضل الدول تقدماً بالبنية التحتية الإلكترونية

ترتيب عالمي متقدم

وقد جاءت قطرمؤخرا في المرتبة الرابعة عالميا بقائمة أفضل الدول بالبنية التحتية الإلكترونية على مستوى العالم وفقا لتصنيف جودة الحياة الرقمية الصادر عن مؤسسة «سيرف شارك» العالمية للعام 2020 ويستند المؤشر إلى حزمة من معايير التصنيف تتمثل في: مستوى الأمن السيبراني وسرعة الاتصال بالإنترنت وتوافر قوانين حماية البيانات وخدمات الحكومة الإلكترونية والقدرة على تحمل تكلفة الإنترنت وجودة البنية التحتية الإلكترونية.

وعلى مستوى سرعة الإنترنت فإن قطر تحتل المرتبة الرابعة عالميا من أصل 138 دولة في اختبار سرعة الإنترنت عبر شبكات الهاتف الجوال، وذلك وفقًا لمؤشر أوكلا Ookla العالمي لاختبار السرعة. ووفقًا للمؤشر، فإن متوسط سرعة التنزيل في قطر يبلغ 83.83 ميغابايت في الثانية، بينما تبلغ سرعة التحميل 19.63 ميغابايت في الثانية.

كما تحتل المرتبة الأولى عالميا في مؤشر انتشار الإنترنت بين السكان والذي يقيس نسبة استخدام المواطنين للإنترنت حيث حصلت على نسبة 100 % وفق بيانات منظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية «أونكتاد»

وكانت قطر قد حلت في المرتبة الأولى عربيا والـ «26» عالميا في مؤشر القوة التكنولوجية الصادر عن مجلة غلوبال فاينانس العالمية والذي يقيس أكثر الدول تقدما في قطاع الاتصالات والتكنولوجيا بين 67 دولة حول العالم، حيث سجلت «3.21» نقطة، متفوقة على 41 دولة حول العالم من ضمنها دول كبرى.

كما احتلت قطر المرتبة الأولى بين أعلى الدول في العالم من حيث نشر شبكات الألياف الثابتة، كما احتلت مكانة رائدة في تنفيذ شبكات المحمول والجيل الخامس.

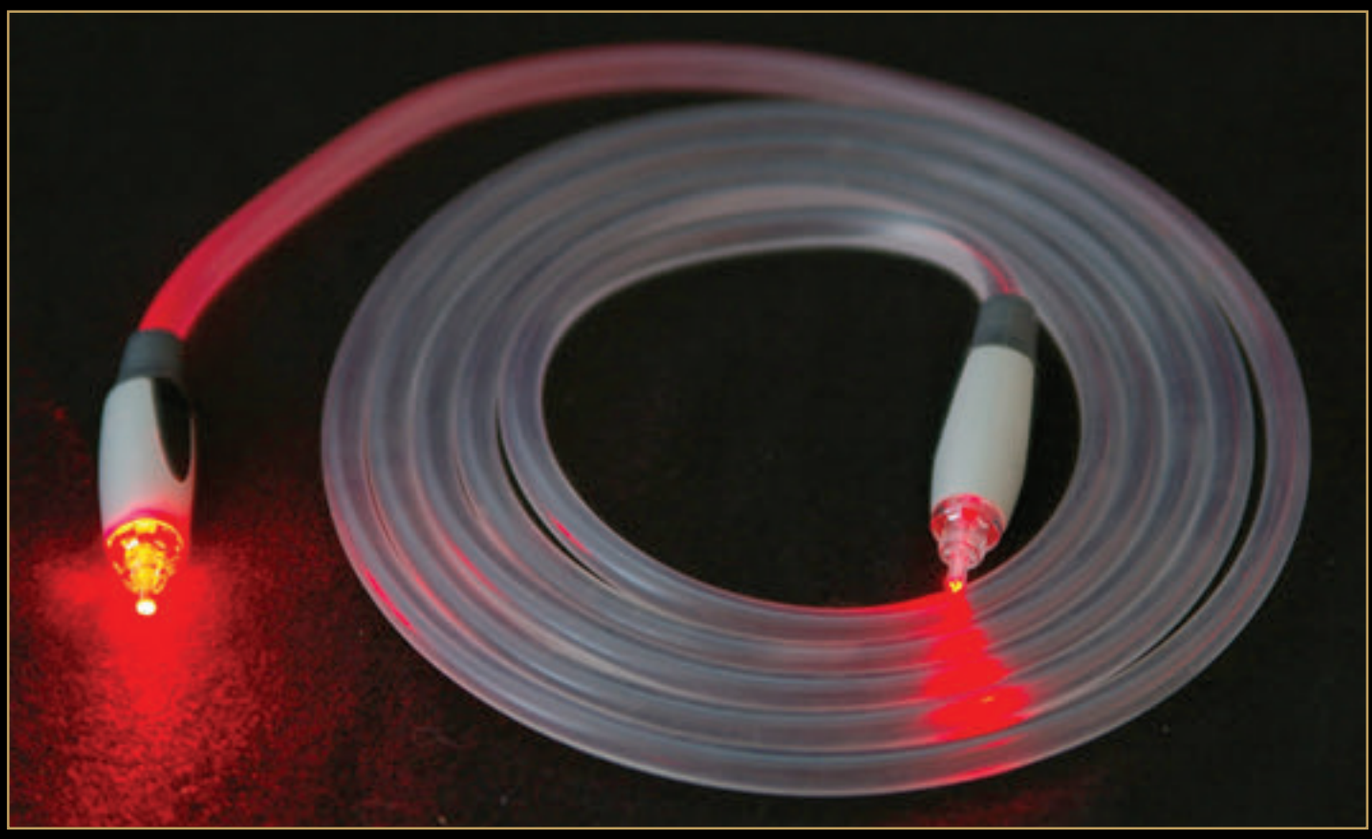

وأكدت الدراسة الصادرة عن صندوق النقد العربي أن قطر تسعى إلى تطوير مجتمع رقمي وتوفير خدمات ذكية ومبتكرة وعالية الجودة وذلك في كل المجالات والاختصاصات، مع إنشاء أساس قوي لقطاع تقنيات المعلومات المبتكرة والمتنامية التي تجذب المزيد من الاستثمارات المحلية والأجنبية. كذلك هناك جهود لدعم العرض واعتماد الوسائط الرقمية لتلبية احتياجات العملاء، كما تعمل حكومة دولة قطر على تطوير استراتيجية جديدة للحكومة الرقمية.

تقييمات عالمية

قالت مؤسسة «أكسفورد بزنس جروب» البريطانية الرائدة في خدمات النشر والبحوث والاستشارات إن قطر تهدف إلى أن تصبح مجتمعاً قائماً على المعرفة، وهي رائدة في الحلول لتحسين البنية التحتية، وذلك كجزء من استراتيجيتها لرؤية قطر الوطنية 2030.

وقالت المؤسسة في تقريرها إن قطر أطلقت استراتيجيتين في إطار خطة الرقمنة الحكومية، الأولى استراتيجية الحكومة الإلكترونية 2020 ومبادرة المدن الذكية، حيث تهدف الحكومة الإلكترونية 2020 التي أطلقت قبل سنوات إلى تعزيز تقديم الخدمات الحكومية، وخلق الكفاءة وزيادة الانفتاح، بهدف توفير 100 % من الخدمات الحكومية عبر الإنترنت بحلول نهاية عام 2020، وكجزء من الخطة أطلقت بوابة حكومية إلكترونية لجعل المعلومات والخدمات أكثر سهولة.

ووفقاً لبيانات وزارة الاتصالات والمواصلات، وفي إطار برنامج حكومة قطر الرقمية 2020، بلغ عدد خدمات الحكومة الإلكترونية المتاحة عبر الإنترنت 2700 خدمة.

جهود Ooredoo وفودافون

يعمل مقدما خدمات الاتصالات المحليان، شركتا Ooredoo وفودافون

قطر ضمن العشرة الأوائل عالمياً في سرعة الإنترنت وفقًا لمؤشر «Ookla»

متوسط سرعة التنزيل يبلغ «83.83» ميغابايت في الثانية

قطر، على نشر تقنية الجيل الخامس 5G والألياف الضوئية في قطر بجانب العمل على تزويد الملاعب ومنها ملاعب كأس العالم 2022 والأحداث الرياضية التي استضافتها الدولة بأحدث النظم الذكية على مستوى العالم من أجل توفير أفضل الخدمات المتاحة.

حيث تعمل Ooredoo على تزويد الملاعب الثمانية بأحدث النظم الذكية على مستوى العالم من أجل توفير أفضل الخدمات المتاحة، وأيضًا تسهيل مهمة الإعلاميين الذين سيقومون بتغطية البطولة.

وستدار الملاعب الثمانية المخصصة لاستضافة مباريات مونديال قطر 2022 من خلال محطة تحكم واحدة في تجربة ستكون هي الأولى من نوعها عالمياً، وبعد الانتهاء من البطولة سيتم الاتفاق مع الاتحاد الدولي لكرة القدم «فيفا» لاستخدام هذه التقنية ونقلها على مستوى العالم، خاصة بعد نجاحات الشركة في مجالات التحول الرقمي وحلول الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، ونشر تقنية الجيل الخامس 5G والألياف الضوئية في قطر والتي تغطي حاليًا أكثر من نصف مليون منزل بدولة قطر.

الرئيس التنفيذي والعضو المنتدب لشركة الريان للاستثمار السياحي «آرتك».. طارق السيد:

شركة «آرتك» تمتلك محفظة استثمارية عالمية تحتوي على «35» فندقا

الدوحة - أملاك

أكد السيد/ طارق السيد، الرئيس التنفيذي والعضو المنتدب لشركة الريان للاستثمار السياحي «آرتك»، أن سعادة الشيخ فيصل بن قاسم آل ثاني مؤسس ورئيس مجلس إدارة الشركة لديه رؤية تقوم على الاستثمار في القطاعات الحيوية والمترابطة بهدف إيجاد التجانس بين النشاطات المختلفة، حيث إن تنوع الأنشطة الاستثمارية تزيد من العوائد وتقلل من المخاطر.

وقال خلال حوار مع مجلة «أملاك» إن الشركة تضم حاليا أكثر من 35 فندقا بالعديد من دول العالم المختلفة، وذلك باستثمارات تخطت الـ 5 مليارات دولار أميركي، كما تمتلك إجمالي غرف وشقق فندقية أكثر من 6400 غرفة، منها 3200 في قطر، مشيراً إلى أن السوق القطري يُعدّ من الأسواق الجيدة في الوقت الحالي، حيث بالرغم من الظروف الاستثنائية التي فرضتها الجائحة على العالم، إلا أن آرتك أعلنت عن افتتاح 6 فنادق في الدوحة خلال هذا العام مما يبرهن متانة وقوة شركة آرتك، وتعد هذه الفنادق الجديدة إضافة نوعية إلى محفظة الشركة الاستثمارية، كما سيتم إدخال العلامات التجارية «دلتا، إليمنت، المريديان، اوتجراف» إلى السوق القطري، والتي تنضوي جميعها تحت مظلة شركة ماريوت العالمية مما يثري المشهد المحلي لقطاع الضيافة ويزيد من جاذبيته.

وأوضح أن الشركة تقدر وتدعم بشكل كامل إجراءات الحكومة للحد من جائحة «كورونا»، مبدياً تفاؤله وثقته الكبيرة بأداء قطاع الضيافة المحلي بدولة قطر، ومساهمته في تلبية احتياجات الدولة في الفترة القادمة وتحقيق مستويات عالية من الإشغال فور عودة قطاعيّ السياحة والسفر إلى طبيعتهما، كما وصف القطاع الفندقي المحلي بأنه قطاع مُتنامٍ ولا يزال يحمل العديد من الفرص للنمو والتوسّع، والمزيد من الاستثمارات فيه ليُلبّي تطلّعات الزوّار، حيث إن تطلّعات البلاد فيما يخص استراتيجية قطر الوطنية لقطاع السياحة 2030 تهدف إلى ترسيخ مكانة قطر على خريطة العالم كوجهة سياحية تتميّز بجذورها الثقافية وتفخر بها.. وإلى نص الحوار.

* فندق راديسون بلو شيكاغو

* فندق دلتا سيتي سنتر الدوحة

*** في البداية حدثنا عن رؤية الشيخ فيصل بن قاسم آل ثاني لدخول مجال الاستثمار السياحي عبر شركة الريان للاستثمار السياحي «آرتك»؟**

– منذ تأسيس شركة الفيصل القابضة، كانت رؤية سعادة الشيخ فيصل بن قاسم آل ثاني مؤسس ورئيس مجلس الإدارة، تقوم على الاستثمار في قطاعات حيوية ذات إمكانية لتحقيق النمو المستقبلي المستدام، كما تركز على استراتيجية التنوع، حيث تنوع الأنشطة الاستثمارية تزيد من العوائد وتسهم في تحقيق الخطة الشاملة للتنمية في دولة قطر.

ومن ضمن القطاعات الحيوية التي باشرت الشركة الاستثمار فيها قطاع الاستثمار السياحي، وقد بدأ نشاط الشركة في هذا القطاع أواخر التسعينيات من خلال فندقي «ريدجز» في منطقة «البدع»، وفندق «مروب السد».

ولكن الانطلاقة الحقيقية تمثلت في المرحلتين الثانية والثالثة من مشروع تطوير «سيتي سنتر الدوحة»، والتي ضمت تطوير خمسة أبراج فندقية أيقونية مرتبطة بمجمع «السيتي سنتر»، وهذا المشروع يعتبر النواة لتأسيس شركة «آرتك» عام 2003، والتي انطلقت من بعدها لتتوسع باستثماراتها محليا وإقليميا وعالميا لتصبح من الشركات العالمية المتميزة في مجال الاستثمار السياحي.

*** كم عدد الفنادق التي كانت تمتلكها شركة الريان للاستثمار السياحي «آرتك» ؟**

– تمكنت آرتك وفي أقل من 20 عاما منذ تأسيسها من بناء محفظة استثمارية عالمية مميزة، تضم حاليا أكثر من 35 فندقا ممتدا جغرافيا لتضم كلاً من «قطر، السعودية، مصر، الجزائر، بريطانيا، إيطاليا، ألمانيا، تركيا»، بالإضافة إلى عدد من الولايات الأميركية.

وترتكز استراتيجية الاستثمار لدى «آرتك» على عدة محاور منها التنوع الجغرافي، إدارة المحفظة الاستثمارية بفعالية لتعزيز الكفاءة التشغيلية، تحقيق النمو المستدام من خلال الاستثمار طويل الأمد في أصول مميزة، الاستثمار طويل الأمد من خلال بناء علاقات مع أفضل المشغلين العالميين، ومنها على سبيل المثال وليس الحصر شركة «ماريوت» الدولية و«هيلتون» «الفورسيزنز» و «الحياة» وغيرها.

*** كم يبلغ إجمالي حجم الاستثمار بمشاريع وفنادق آرتك؟**

– يبلغ إجمالي حجم الاستثمار بمشاريع وفنادق آرتك حوالي الـ 5 مليارات دولار امريكي.

*** كم عدد الغرف الفندقية التي تقع تحت مظلة الشركة ؟ وكم سيبلغ بحلول 2022 ؟**

– يبلغ إجمالي الغرف والشقق الفندقية تحت مظلة الشركة حالياً 6400، منها 3200 في قطر، وجميعها ستكون متاحة قبل بداية 2022.

*** ما مستوى الإشغال الفندقي حاليا في جميع فنادق الشركة ؟ وما النسبة المستهدفة في 2022؟**

– لا شك أن السوق القطري يُعدّ من الأسواق الجيدة في الوقت الحالي، حيث لم يتم فرض أية إغلاقات كاملة منذ بداية جائحة كورونا، إلّا أن الجائحة بالتأكيد قد تسببت بعدد من التحدّيات ولكننا نأمل في تجاوزها فور انحسارها في الوقت القريب بإذن الله.

إننا نقدر وندعم بشكل كامل إجراءات الحكومة للحد من الجائحة، إذ بالنظر إلى الصورة الأكبر، كلما تمت السيطرة على انتشار الوباء تمكنا من إلى العودة للحياة الطبيعية بشكل أسرع وبأقل الأضرار.

نحن متفائلون وعلى ثقة كبيرة بأداء قطاع الضيافة المحلي ومساهمته في تلبية احتياجات الدولة في الفترة القادمة وتحقيق مستويات عالية من الإشغال فور عودة قطاعيّ السياحة والسفر إلى طبيعتهما.

رؤية سعادة الشيخ فيصل بن قاسم مبنيّة على الاستثمار في القطاعات الحيوية والمترابطة بهدف إيجاد التجانس بين النشاطات المختلفة

*** ما مشاريعكم المستقبلية ؟ وهل هناك خطة للاستحواذ على فنادق أخرى لتوسعة المحفظة الاستثمارية حاليا ؟ وكذلك بعد انتهاء كأس العالم في قطر 2022؟**

– إننا نبحث دائماً عن الفرص الاستثمارية التي تقدم قيمة مضافة لمحفظتنا الاستثمارية، ولا نهدف للاستحواذ فحسب، بل إننا نسعى كذلك إلى تحسين أداء العقارات التي نملكها من خلال تجديدها وإعادة تطويرها وبالتالي زيادة العوائد المرجوة من هذه الاستثمارات.

وعلى الرغم من كون حدث كأس العالم فرصة مهمة للغاية بالنسبة لنا، فإن النظرة العامة للبلاد لهذا القطاع طويلة الأمد، حيث إن موقع قطر الاستراتيجي وسهولة الوصول إليها من خلال شركة الطيران الوطنيّة المميّزة، بالإضافة إلى وجود البنية التحتية المناسبة والشواطئ والمرافق السياحية والأحداث الرياضية والمعارض، والتي تجعل من قطاع السياحة الوطني قطاعاً حيوياً مُستداماً إلى ما بعد 2022، وستكون هنالك دائما فرص استثمارية مميزة تمكننا من توسعة استثمارتنا في قطاع الضيافة المحلي، كما نعمل بنظرة جادة إلى الأسواق في أوروبا والشرق الأقصى.

*** أعلنت آرتك إطلاق نحو 6 فنادق جديدة في قطر خلال العام الحالي.. ماذا ستضيف تلك الفنادق إلى القطاع الفندقي المحلي؟**

– تُعد هذه الفنادق الجديدة إضافة نوعية إلى محفظتنا الاستثمارية، كما إننا فخورون بأننا سنتمكّن من إدخال هذه العلامات التجارية الجديدة إلى السوق القطري (مثل دلتا، إليمنت، المريديان، مجموعة اوتجراف) والتي تنضوي جميعها تحت مظلة شركة ماريوت العالمية مما يثري المشهد المحلي لقطاع الضيافة ويزيد من جاذبيته.

إن كلا من هذه الفنادق لها رونقها الخاص وتُلبي الاحتياجات المختلفة، ومن المعروف أن العلاقة مطردة بين عدد الفنادق وتنوّعها مع انتعاش القطاع السياحي، حيث تزداد الخيارات المُتاحة للضيوف، مما يزيد من انتعاش القطاع السياحي المحلّي.

*** لديكم محفظة استثمارية تتميز بتوزيع جغرافي يشمل عددا من الأسواق العالمية.. ما أبرز الأسواق المستهدفة؟ والأسواق ذات الأولوية خلال الفترة المقبلة؟**

– تعتمد استراتيجية الاستثمار لدينا على محاور رئيسية.. منها التنوع

استثماراتنا شملت الشرق الاوسط وشمال افريقيا واوروبا والولايات المتحدة

* فندق الف الدوحة ريزدنسز، مجموعة كيوريو من هيلتون

* فندق روتانا سيتي سنتر الدوحة

الجغرافي والذي من خلاله نسعى للتواجد بأهم المدن العالمية التي تتميز بجاذبية سياحية غير موسمية وسهولة الوصول إليها، وحاليا نحن ننظر للفرص التي تتماشى مع استراتيجية التوسع لدينا، سواء كان ذلك في الأسواق التي نتواجد بها، أو بالدخول في أسواق جديدة، كذلك لدينا نظرة جادة إلى الأسواق في أوروبا والشرق الأقصى.

*** ما آليات اختياركم للاستثمار في أي مشروع مستقبلي؟**

– نقوم دائما بدراسات جدوى وعمل تقييم مفصل قبل اتخاذ أي قرار، ولكن هنالك ثوابت أساسية لا نتخلى عنها عند تقييم الاستثمار.. وهي كما ذكرت فإن استثماراتنا تركز على المُدُن المركزية والتي تتسم بسهولة الطرق والمواصلات سواء بداخلها أو وصول السائح لها بيسر وسهولة، كذلك أن تتميز المدن بقطاعٍ سياحي مُتنامٍ فيه فرص للنمو ولا يعتمد على الموسمية.

كما نسعى للاستثمار في العقارات التي تواكب دراسات السوق الخاصة بمجال الإدارة فيما يتعلق بإمكانية التطوير ورفع مستوى الأداء التشغيلي.

*** هل يوجد تقييم لرضا العملاء عن مشاريع شركة «آرتك» ؟**

– تعتبر «آرتك» من أبرز الشركات في قطاع الاستثمار السياحي ذات محفظة استثمارية مميزة، فقد تمكنت من استقطاب أبرز مشغلي الفنادق العالمية، حيث تُعدّ آرتك ثالث أكبر شريك لشركة ماريوت العالمية، وأيضا لدينا شراكات هامة نعتز بها مثل شركة ماريوت وهيلتون والفورسيزونز والحياة وراديسون وغيرها، وهذا دليل على نوعيّة العقارات وجودتها والتزامنا واستمراريّة الاستثمار فيها لتكون دائما على أفضل حال، الأمر الذي يقدره المشغل ويُساعده كذلك على جذب المزيد من العُملاء، كما أننا نحرص على استقطاب كوادر مؤهلة لتحقيق أفضل مستوى لخدمة العملاء. والجدير بالذكر أن شركة آرتك تعتبر ثالث اكبر مالك لعقارات تديرها شركة ماريوت العالمية.

نقوم بدراسات جدوى وتقييم مفصل قبل اتخاذ أي قرار

لدينا علاقات مع أفضل المشغلين العالميين مثل «ماريوت» و«هيلتون»

حجم الاستثمار بفنادق «آرتك» حوالي «5» مليارات دولار أميركي

نمتلك «6400» غرفة فندقية.. منها «3200» غرفة بدولة قطر

السوق القطري يُعدّ من الأسواق الجيدة في الوقت الحالي

نقدر وندعم إجراءات الحكومة للحد من جائحة «كورونا»

بالرغم من الظروف التي فرضتها الجائحة على قطاع السياحة إلا أننا بصدد افتتاح 6 فنادق في قطر مما يثبت صلابة الشركة ومتانتها

* فندق ماريوت ماركيز سيتي سنتر الدوحة

*** كيف تصف المنافسة في قطاع الفنادق؟**

– تعتبر المنافسة صحيّة بشكل عام إذ من شأنها أن تعود بالنفع على جميع الأطراف سواء من ناحية الأسعار والجودة وتنوع الخدمات، مما يستقطب بدوره المزيد من الزوّار والفعاليات ويساهم بازدهار نشاطات تجارية أخرى مرتبطة بقطاع الضيافة والسياحة منها الخدمات المساندة وخدمات التعهيد وغيرها العديد.

*** هل تعتقد أن هناك تشبعا بالقطاع الفندقي في قطر أم لا يزال السوق يستوعب المزيد؟**

– يمكنني وصف القطاع الفندقي المحلي بأنه قطاع مُتنامٍ ولا يزال يحمل العديد من الفرص للنمو والتوسّع، والمزيد من الاستثمارات فيه ليُلبّي تطلّعات الزوّار.

إن تطلّعات البلاد فيما يخص استراتيجية قطر الوطنية لقطاع السياحة 2030 تهدف إلى ترسيخ مكانة قطر على خريطة العالم كوجهة سياحية تتميّز بجذورها الثقافية وتفخر بها، كما تبذل البلاد مشكورة جميع الجهود نحو تطوير هذا القطاع الحيوي وضمان استدامته تماشياً مع أهداف رؤية قطر الوطنية 2030.

*** ما تأثير جائحة كورونا على قطاع الضيافة؟ وما التحديات الرئيسية التي تواجهها الشركة؟**

– كما تعلمون فإن قطاع السياحة يُعدّ أحد أكثر القطاعات تأثُراً بالجائحة، خاصة مع استمرار بعض القيود المفروضة في الوقت الحالي. إلّا أننا متفائلون بعودة الأوضاع إلى طبيعتها تدريجيّاً، حيث إن المركز المالي القوي للشركة والتنوع الجغرافي لاستثماراتنا ساهم في التخفيف من الآثار السلبية للجائحة.

وبحمدالله تتمتع آرتك بأسس راسخة ومتينة مما مكنتنا من متابعة العمل في المشاريع التي قيد التطوير حسب الجدول الزمني الاساسي حيث اعلنا عن افتتاح 6 فنادق داخل الدوحة هذا العام بالاضافة الى إلانتهاء من بعض المشاريع خارج الدوحة منها ماريوت زيزدنسز القاهرة الجديدة الجازي فيرست والذي تم بيعه بالكامل.
هذا وقد كانت سلامة موظفينا وعُملائنا وجميع أصحاب المصلحة لدينا هي أهم أولويّاتنا في الفترة الماضية، حيث قمنا في آرتك على الفور بالامتثال لجميع القوانين والقيود الضرورية التي قامت الجهات المعنية في البلاد بفرضها، بما فيها التباعد الاجتماعي والعمل عن بُعد والتأكّد من نظافة وتعقيم جميع المرافق والمُنشآت، مما يُساعدنا على العودة لاستقبال ضيوفنا وزوّارنا على أكمل وجه فور عودة الحياة إلى طبيعتها.
كما قمنا باستغلال فترة الاغلاق الجزئي لتحديث ورفع كفاءة الفنادق من خلال المطاعم والخدمات والعمل على تطويرها للحفاظ على المستوى المتميز الذي اعتاد عملاؤنا عليه.

*** تسارعت وتيرة التحول الرقمي بعد جائحة كورونا.. ما مدى اعتمادكم على التكنولوجيا خلالها؟**

– لقد قامت جميع فنادقنا بالتوجه من المطبوعات إلى التكنولوجيا الرقمية (سواءً من قوائم المطاعم والمنشورات الأخرى)، كما بدأ الموظفون بالعمل عن بُعد، بالإضافة إلى التعاقد مع شركات التوصيل التي تتخصص بتوصيل المأكولات والمشروبات من المطاعم إلى العُملاء في أي مكان. إنّنا دائماً نعمل جنباً إلى جنب مع شركائنا ومُشغلّينا على تطوير التكنولوجيا المستخدمة في عملياتنا وذلك بهدف التطوير المستمر للأعمال وتحسُباً لأيّة عقبات قد تواجه نشاطاتنا التشغيلية على غرار الظروف التي عشناها خلال العام الماضي.

*** ما تقييمك للبنية التحتية لقطاع السياحة حاليا في قطر؟**

– يُعدّ القطاع السياحي من أهم القطاعات المتنامية مدعومة ببنية تحتية حديثة وعالية الجودة. وهنالك ثلاثة قطاعات مختلفة ضمن هذا القطاع، وهي قطاع السياحة الترفيهية والسياحة الرياضيّة وسياحة رجال الأعمال. إن البنية التحتية الشاملة والمتنوعة التي تتمتع بها قطر تُمكّنها من العمل بقطاع السياحة بشكل أكثر احترافيّة لتجذب مئات الآلاف من السائحين سنويّاً، وخاصة مع قُرب استضافة البلاد لكأس العالم 2022، وهو الحدث الذي من شأنه أن يُشكّل نقطة انطلاق رئيسية نحو جذب قطر لأكبر قدر ممكن من السياحة العالمية.

*** ما أهم الفرص الاستثمارية في قطاع السياحة والضيافة والسفر في قطر؟**

– كما ذكرت سابقا يُعدّ قطاع السياحة والضيافة والسفر في قطر قطاعاً مُتنامياً مع العديد من المجالات المفتوحة للمزيد من الاستثمارات سواء من خلال الفنادق بمختلف فئاتها أو المنتجعات وغيرها من المرافق السياحية التي تُشكّل فرصة كبيرة لجذب السيّاح وأيضا تطور قطاع الخدمات المساندة لقطاع الضيافة.

* مشروع جي دبليو ريزدنسز، القاهرة الجديدة، الجازي جاردنز

*** ما تقييمك لدور القطاع الخاص بالقطاع السياحي؟ وكيفية العمل على زيادة استثماراته في هذا القطاع الهام؟**

– لا شك أنّ تكاتف القطاعين الحكومي والخاص يعود بنتائج أفضل على القطاع السياحي بشكل خاص والاقتصاد المحلي بشكل عام. وتقع على القطاع الخاص مسؤولية كبيرة لدعم القطاع السياحي، حيث إن المبادرات التي يُقدّمها القطاع العام والدولة يجب أن يتم استغلالها واستثمارها من قِبل القطاع الخاص حيث شهدنا التطوّر المطرد الذي وصلت إليه الدولة سواء من تطوير مشروعيّ المطار والميناء، وما تبع ذلك من تسهيلات على القادمين إلى الدولة، بالإضافة إلى تطوير البنية التحتية وشبكة الطرق والمترو والمرافق العامة، الأمر الذي سهّل وجذب الزوار إلى الدولة. ولذلك يقع على القطاع الخاص الاستفادة من كل هذه الإنجازات ويجذب الزوار والقادمين إلى الدولة من خلال الاستثمار الصحيح في القطاع السياحي وتقديم الخدمات على أعلى المستويات، بما يعكس التطور الذي وصلت إليه البلاد.

كما تتمتع قطر بعدد من المقومات التي تجعلها وجهة عالمية للسياحة بجميع مجالاتها، حيث إن البلاد لا تنقصها أيّ من المُقوّمات التي من شأنها أن تنهض بهذا القطاع. بالإضافة إلى ذلك فقد تمكنّت آرتك مِن بناء قاعدة سياحيّة قوية ومتنوعة، وتأسيس شراكات مع مشغلين عالميين يسعون لدخول السوق القطري لما فيه من ميزات وذلك بفضل التشريعات والقوانين التي وضعتها البلاد والتي تهدف بدورها إلى إيجاد مناخ استثماري مميز يهدف إلى دعم وتعزيز القطاع الخاص بشكل أكثر فعاليّة وكفاءة.

*** ما توقعاتك لمعدل نمو الاستثمار في القطاع السياحي في قطر؟**

– أتوقّع المزيد من النمو والازدهار في مُعدّلات الاستثمار في القطاع السياحي المحلي، حيث إن البنية التحتية وعوامل النهوض بهذا القطاع جميعها على أفضل وجه، كما أن هناك توجّها ملحوظا من قِبل أهم العلامات التجارية العالمية للدخول إلى البلاد، بالإضافة إلى

«آرتك» ثالث أكبر شريك لشركة ماريوت العالمية

القطاع الفندقي المحلي مُتنامٍ.. ويحمل العديد من الفرص

الاستقرار السياسي والاقتصادي والذي تتميّز به البلاد ولله الحمد.

*** استضافة قطر لكأس العالم في قطر 2022 ستعمل على استقطاب حشد هائل.. ما انعكاس ذلك على شركة آرتك؟**

– سيكون لاستضافة قطر لكأس العالم 2022 الأثر الملحوظ بالتأكيد على نسب إشغال الفنادق والمطاعم والشقق الفندقية في البلاد، كما أنه لمن دواعي سرورنا أن نُساهم في تلبية جميع ما تحتاجه البلاد في سبيل استضافة هذا الحدث الهام، وأن نكون على أتم الاستعداد والجاهزية لنبرز إمكانياتنا لاستضافة كأس عالم مُميّز.

*** كم تبلغ نسبة التقطير في الشركة ؟ وكم نسبة اعتمادكم في المشاريع على المنتج الوطني؟**

– إن آرتك شركة قطرية 100 % والمجال مفتوح لكافة المؤهلين من القطريين الراغبين بالانضمام إلى طاقم العمل في الشركة، وبالنسبة لمشاريعنا فإننا نُعطي أولوية للمنتج الوطني عند القيام بأي من أعمال التشطيبات للمُنشآت أو أيّ من المشتريات الأخرى إذ أثبت المنتج الوطني أنه قادر على المنافسة من ناحية النوعية والسعر، وأيضا جميع فنادقنا تعطي الأولوية للمنتج المحلي.

* فندق جراند حياة برلين

*** شهدت قطر تطورا متسارعا في التشريعات الاقتصادية.. كيف ترى تأثير تطوير التشريعات الاقتصادية على تعزيز سهولة ممارسة أنشطة الأعمال ومناخ الاستثمار؟**

لا شك أن قطر تتميّز بوجود أفضل التسهيلات والتشريعات المتعلقة ببيئة الأعمال، والتي تهدف إلى تعزيز مُشاركة القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية، وتطوير بيئة الأعمال والمناخ الاستثماري في البلاد. فلولا وجود هذه التسهيلات والتشريعات لما تمكّنت البلاد من جذب هذا العدد الكبير من العلامات التجارية العالميّة لتتواجد ضمن المشهد الاقتصادي في البلاد.

***ماذا عن «رابطة فنادق قطر»، والتي تم إنشاؤها في نهاية العام الماضي 2020؟**

– قامت رابطة رجال الأعمال القطريين في أواخر العام الماضي 2020 بالإعلان عن إطلاق رابطة فنادق قطر، لتكون تحت مظلة الرابطة، كما يترأس سعادة الشيخ فيصل بن قاسم آل ثاني مجلس إدارة الرابطة.
ويهدف تأسيس هذه الرابطة إلى إنشاء منصة مشتركة لتوحيد جهود روّاد القطاع الفندقي المحلّي وتبادل الآراء وإطلاق الفعاليّات والمُبادرات الهادفة إلى تطوير هذا القطاع، وذلك انطلاقاً من رؤية صاحب السمو الشيخ تميم بن حمد آل ثاني أمير البلاد المفدى، وتوجيهات سموّه حفظه الله نحو زيادة مساهمة القطاع الخاص في التنويع الاقتصادي وتحقيق تنمية وازدهار الاقتصاد القطري.

*** بماذا تودّ أن تُخبرنا عن تجربة المشاريع السكنية ذات العلامة التجارية؟**

– إنّه ليسرّنا أن نكون من أولى الشركات التي قدّمت المشاريع السكنية التي تحمل علامة تجارية، وذلك من خلال مشروع «جي دبليو ماريوت ريزدنسز القاهرة الجديدة، الجازي جاردنز» والذي تم افتتاحه في مصر العام الماضي. إن مثل هذه المشاريع تُقدّم لسُكانها تجربة تجربة سكنية فخمة تتميّز بأعلى معايير الهدوء والرفاهية والراحة، كما أنّنا نعتزّ بكون هذا المشروع امتداداً لشراكتنا طويلة المدى مع شركة ماريوت العالميّة، ونتطلّع إلى جلب مفهوم المشاريع السكنية ذات العلامات التجارية إلى قطر.

التنوع الجغرافي لاستثماراتنا ساهم في التخفيف من آثار الجائحة

البنية التحتية المحلية تساعد قطاع السياحة بشكل أكثر احترافية

*** ما جديد شركة آرتك؟**

– دائما نسعى لتقديم كل ما هو جديد ومميز فقد أطلقنا مؤخرا أول مشروع بمفهوم البراندد ريزدنس في الشرق الأوسط بالتعاون مع شركة ماريوت العالمية «جي دبليو ماريوت ريزيدنسز القاهرة الجازي جاردنز» وأيضا مشروع «ماريوت ريزدنسز القاهرة الجازي فيرست» واللذين يعتبران أول مشروعين سكنيين يحملان علامة فندقية جي دبليو ماريوت وماريوت يمكن تملكهما مع حصول المالك على كافة الخدمات الفندقية وخدمة الخمس نجوم من المشغل.

*** كلمة أخيرة تود إضافتها؟**

– يُسعدنا أن نواكب التطوّر الكبير للقطاع السياحي والذي تشهده قطر في السنوات الأخيرة، كما نسعى إلى أن نُقدّم استثمارات نوعية مميّزة تُلبّي رؤية قطر الوطنيّة وتتماشى مع خطط التنمية المُستدامة التي تسعى البلاد إلى تحقيقها، ونحن مُستمرّون على هذا النهج دعماً لرؤية دولة قطر المستقبلية وتماشياً مع حرص سمو الأمير حفظه الله على جعل دولة قطر ضمن مصاف أكثر دول العالم تطوراً في قطاع السياحة وتقديم الخدمات.

* فندق الشيراتون اسطنبول

مدير التسويق والتواصل في شركة «الأصمخ» للمشاريع العقارية.. مايكل كفوري:

قفزات نوعية للقطاع العقاري ونمو في أسعار الشقق

حوار - محمد الجعبري

توقَّع مايكل كفوري مدير التسويق والتواصل في مجموعة ريجنسي القابضة وشركة الأصمخ للمشاريع العقارية، نمو وانتعاش القطاع العقاري في قطر خلال العام الحالي والعام المقبل، مرجعاً ذلك لسياسة التنويع الاقتصادي التي تتبعها الدولة، وتركيزها على الاستثمار في القطاعات غير النفطية.

وأضاف مدير التسويق والتواصل بمجموعة ريجنسي القابضة خلال حوار مع مجلة «أملاك» أن القطاع العقاري سيحقق قفزات نوعية خلال السنوات المقبلة شاملة عمليات الإنشاء والشراء والبيع والإيجارات، لافتاً إلى الأحداث المهمة التي ستقام على أرض دولة قطر خلال السنوات المقبلة مثل كأس العرب وبطولة كأس العالم فيفا قطر 2022، كذلك خطط الإنفاق الحكومي في قطاعات متنوعة تخدم القطاع العقاري على رأسها البنية التحتية المتميزة التي يتم تنفيذها من قبل الجهات المعنية في جميع أنحاء الدولة، كذلك مشاريع تطوير المدن وبناء الطرق، مشيراً إلى أن مشاريع البنية التحتية ستنعش المشاريع الإنشائية وتدعم مردود شركات العقارات، بحيث يستمر القطاع في تصدر المركز الأول من حيث معدلات الإنفاق بين كل القطاعات خلال العام الحالي والمقبل.. والى نص الحوار:

*** ما توقعاتك بالنسبة للقطاع العقاري بدولة قطر خلال الفترة المقبلة ؟**

– بناء على الحقائق التي تجرى على أرض الواقع من تنمية كبيرة تجرى في العديد من مناطق الدولة، فإننا نتوقع نمو وانتعاش القطاع العقاري في قطر خلال العام الحالي والعام المقبل، وذلك لسياسة التنويع الاقتصادي التي تتبعها الدولة، وتركيزها على الاستثمار في القطاعات غير النفطية.

فالقطاع العقاري سيحقق قفزات نوعية خلال السنوات المقبلة شاملة عمليات الإنشاء والشراء والبيع والإيجارات، حيث تزخر قطر خلال الفترة المقبلة بالعديد من الأحداث المهمة التي ستقام على أرض دولة قطر خلال السنوات المقبلة مثل كأس العرب وبطولة كأس العالم فيفا قطر 2022، كذلك خطط الإنفاق الحكومي في قطاعات متنوعة تخدم القطاع العقاري على رأسها البنية التحتية المتميزة التي يتم تنفيذها من قبل الجهات المعنية في جميع أنحاء الدولة، كذلك مشاريع تطوير المدن وبناء الطرق.

فمن المعروف أن مشاريع البنية التحتية التي تنفذها الدولة بتميز وقوة، تعمل على إنعاش المشاريع الإنشائية وتدعم مردود شركات العقارات، بحيث يستمر القطاع في تصدر المركز الأول من حيث معدلات الإنفاق بين كل القطاعات خلال العام الحالي والمقبل.

رواج كبير في عمليات شراء الوحدات السكنية في العديد من مناطق الدوحة

ارتفاع بيع وإيجار الشقق السكنية بنسبة «10 %» خلال النصف الثاني من «2021»

*** وبالنسبة لأسعار الوحدات السكنية.. كيف ترى حركتها خلال الفترة الحالية بالنسبة للسوق المحلي ؟**

– تشهد الوحدات السكنية الفترة الحالية حالة رواج كبيرة في عمليات شراء الوحدات السكنية في العديد من مناطق الدوحة المختلفة، فقد بدأت وتيرتها في الارتفاع منذ النصف الثاني من العام الماضي 2020، مصحوبة بنمو معدلات استئجار الوحدات السكنية، وخاصة في المناطق الحديثة الواعدة، حيث تشير التقديرات إلى ارتفاع أسعار بيع الشقق السكنية بنسبة 10 %، حدث هذا الارتفاع بشكل تدريجي بدأ من النصف الثاني من العام الحالي 2021، وذلك في مناطق محددة بالدولة.

*** وما أسباب تلك الزيادات ؟**

– تعود أسباب زيادة النمو الفترة المقبلة إلى رغبة المستثمرين والأفراد بتملك الشقق خلال الفترة الحالية للاستفادة من العائد الاستثماري الجيد الذي ستتيحه جراء الإقبال على الشقق من العديد من الجهات، نظرا لاستضافة الدولة العديد من الفعاليات العالمية والإقليمية الكبرى، وعلى رأسها كأس العالم 2022، بالإضافة إلى أن التقديرات تؤكد زيادة الطلب على الشقق السكنية وسط انخفاض المعروض، فضلا عن الخيارات المتنوعة التي يتيحها المطورون العقاريون والملاك في تنفيذ مشاريع سكنية بمساحات متعددة ملائمة للجميع، وبتشطيبات عالية ومجهزة بكافة وسائل الترفيه.

فالقطاع العقاري بدولة قطر يتميز بالأسعار التنافسية التي تلبي تطلعات ورغبات جميع شرائح المشترين، إلى جانب مساهمة التشريعات والقوانين العقارية الحديثة في زيادة الإقبال على تملك الشقق السكنية المفروزة.

*** وكيف ترى التشريعات التي صدرت مؤخراً للقطاع العقاري ؟**

مما لا شك فيه أن الدولة تساهم بشكل كبير في نمو الاقتصاد القطري بكل جوانبه، وذلك من خلال صدور العديد من التشريعات

التشريعات العقارية واستضافة الأحداث العالمية زادت من تملك الشقق المفروزة

الخيارات متنوعة والمشاريع السكنية متوفرة بمساحات ملائمة للجميع

التي تسهل عملية التملك للعقارات بدولة قطر، حيث صدر مؤخراً قرار مجلس الوزراء رقم «28» لسنة 2020، والذي حدد المناطق التي يجوز فيها لغير القطريين تملك العقارات والانتفاع بها، وما يحمله من شروط وضوابط ومزايا وإجراءات تسهل تملكهم لهذه العقارات أو الانتفاع بها، وهذا ما سهل من عمليات البيع التي تمت مؤخراً لعدد كبير من المشاريع العقارية التي تم طرحها، مثل الشقق السكنية المعروضة للبيع في عدد من المناطق الواعدة مثل مدينة لوسيل واللؤلؤة قطر.

كما أن عمليات بيع الوحدات السكنية في تلك الأماكن تتم خلال زمن قياسي، مما يدل على نمو معدلات شراء الشقق السكنية في هذه المناطق الواعدة التي تضم خدمات عالية وذكية تلبي تطلعات المشترين.

*** وكيف ترى سوق الإيجارات بناء على حركة البيع النشطة التي أشرت اليها ؟**

– السوق العقاري سوق متشابك والعلاقة بين عمليات البيع

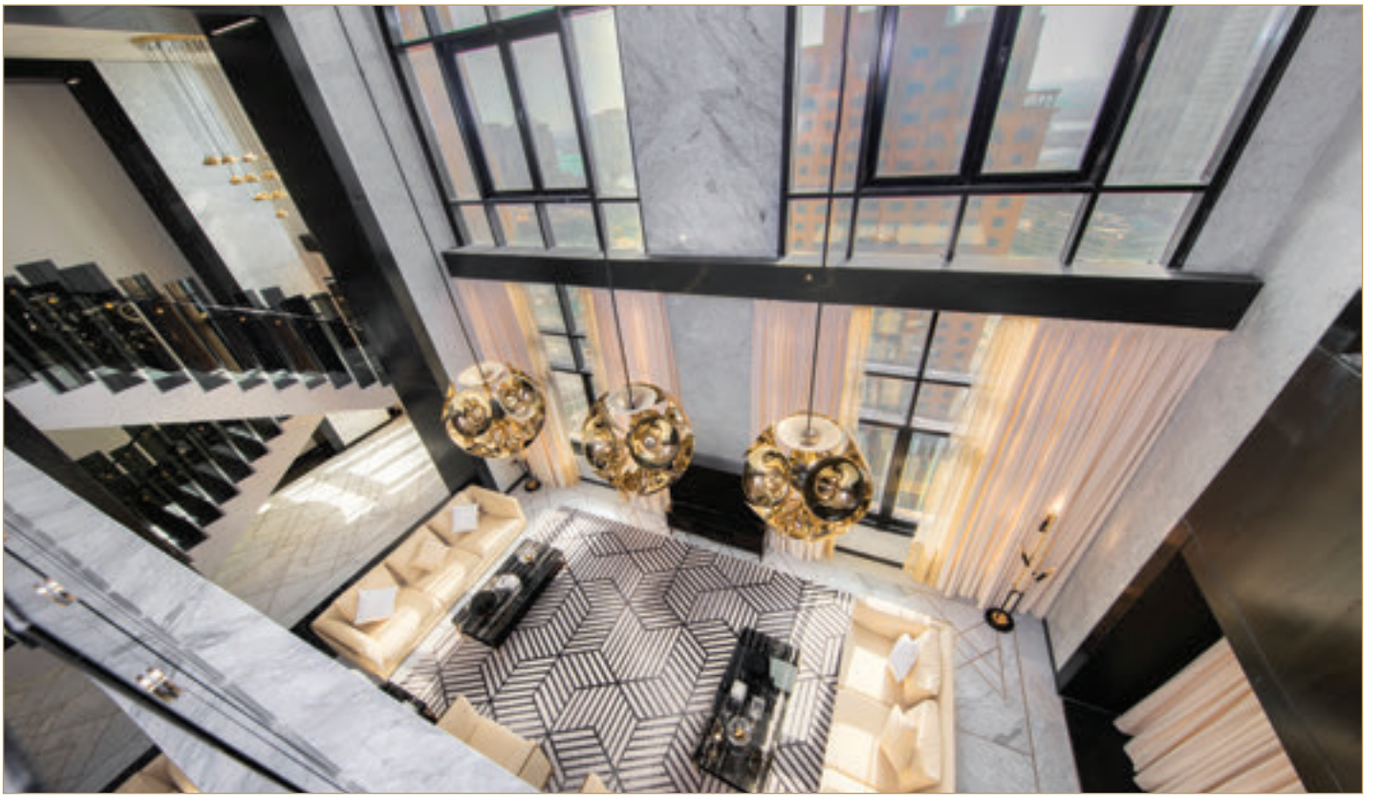

والشراء علاقة طردية مع عمليات الإيجار، بمعنى أنه كلما زادت عمليات البيع في العقارات زادت عمليات الإيجار للعقارات، كما أن التقديرات تشير إلى أن القيمة الإيجارية للوحدات العقارية السكنية بمختلف مساحاتها المتنوعة، ستشهد زيادة بنسبة تقدر بـ 10 %، تبدأ خلال النصف الثاني من العام الحالي وبشكل تدريجي، وذلك جراء ارتفاع الطلب عليها، خاصة الوحدات التي تشهد خدمات مرتفعة في المناطق الواعدة، مما يجعلها أكثر الأماكن إقبالا كبيرا من قبل المستأجرين.

مدن عقارية حديثة

*** وبالنسبة للإنشاءات.. هل زادت عمليات الإنشاءات خلال الفترة الحالية ؟**

– النمو الاقتصادي الكبير الذي يشهده الاقتصاد القطري في كافة المجالات خلال الفترة الحالية، يشهد دعما جيدا من القطاع العقاري حيث نجد ارتفاع وتيرة عمليات الإنشاءات العقارية، كما أنها متصاعدة خلال الفترة الحالية، فقد ساهم بناء عدد من المدن الجديدة الواعدة، مثل مدينة لوسيل واللؤلؤة قطر ومشروع مشيرب قلب الدوحة، في ارتفاع حركة النمو في السوق العقاري، فكل هذه المدن الواعدة أعطت مفهوما جديدا للقطاع العقاري بتنوعه وشموليته ليلبي كافة الحاجات والتطلعات التي تهم المستثمرين والملاك والأفراد.

شاطئ شمال الخليج الغربي

*** وما المشروعات الجديدة التي تساهم في قطاع الضيافة ؟**

– من المشاريع الحيوية التي ستؤثر على القطاع العقاري وقطاع الضيافة في قطر، مشروع شاطئ شمال الخليج الغربي في قلب الدوحة، والذي سيساهم في تعزيز الأهداف الاستراتيجية للشركات العاملة بقطاع الضيافة وخاصة المالكة أو المشغلة للفنادق المطلة على هذا المشروع، فضلا عن المساهمة في تعزيز أعمال الشركات الوطنية المرتبطة بقطاع الخدمات مثل شركات المقاولات والصيانة والتبريد والاتصالات والكهرباء والماء، إلى جانب خلق فرص عمل جديدة، حيث سيساعد هذه المشروع على خلق فرص استثمارية جديدة تفيد القطاع الخاص كالمطاعم والمحلات والمرافق الترفيهية المتعددة، هذا بخلاف تطوير الفنادق المقابلة للشاطئ بما يواكب المتطلبات المتعددة لكافة الشرائح المستهدفة، إلى جانب المساهمة في تخفيف الضغط على المناطق التي تمتلك مقومات الشواطئ. ومن أهم مميزات هذا المشروع موقعه على طول حي الأعمال في الدوحة وعلى بُعد 10 دقائق من محطة مترو الخليج الغربي، وقربه من أفضل المحلات التجارية والحدائق والفنادق، إلى جانب الوجهات الترفيهية الفريدة التي يحتويها المشروع، بالإضافة إلى مكونات المشروع التي تضم شاطئا مخصصا للسباحة وحديقة لممارسة الأنشطة الرياضية بالإضافة إلى منطقة احتفالات سيتم استخدامها كمنطقة مشجعين خلال استضافة بطولة كأس العالم لكرة القدم 2022، فضلا عن المداخل المباشرة لجميع الشواطئ التي تتيح سهولة الوصول للعديد من المطاعم المختلفة والأكشاك الخدمية، وكذلك مباني الخدمات والساحات المتعددة الأغراض ومواقف السيارات التي يحتويها المشروع، وارتباط المشروع بشبكة النقل متعددة الوسائط وحديثة.

شاطئ شمال الخليج الغربي يعزز الأهداف الاستراتيجية لشركات الضيافة

الوحدات ذات الخدمات الجيدة أكثر الأماكن إقبالا من المستأجرين

الأداء الحكومي حدَّ من الآثار السلبية لجائحة "كورونا".. خبراء:

مكاسب جيدة للمساهمين بالبورصة.. يوليو الجاري

تحقيق - محمد الجعبري

أجمع عدد من خبراء البورصة على تعافي البورصة القطرية من عدد من العوامل التي ضربت العديد من البورصات العالمية المحلية، جاء على رأسها أزمة جائحة كورونا، لافتين إلى أن البورصة القطرية ستعلن عن مكاسب جيدة للمساهمين خلال نتائج النصف الثاني من العام الجاري، وذلك بسبب العديد من الإجراءات الحكومية التي اتخذتها الدولة للحد من جائحة كورونا، يأتي على رأسها زيادة أعداد المتلقين للقاحات الفيروس والتي تخطت 70 % من سكان قطر، مما ترتب عليه إعادة فتح المنشآت التجارية مرة أخرى أمام سكان الدولة من مراكز تجارية ومطاعم ومحلات وشركات.

وقالوا خلال لقاء لهم مع مجلة "أملاك"، إن هناك عددا من القطاعات الحيوية قادت البورصة القطرية لمكاسب عديدة خلال الفترة الماضية، من تلك القطاعات قطاع البنوك وقطاع البترول وقطاع البتروكيماويات، كذلك الاستثمارات الأجنبية التي دخلت الفترة الماضية للاستثمار في قطاعات البنوك، مؤكدين على تعافي قطاع العقارات خلال الفترة المقبلة، وأنه من القطاعات الحيوية التي ستكون من ضمن أعلى الأسهم بالبورصة القطرية خلال الفترة المقبلة، وذلك بالتزامن مع انتهاء العديد من المشاريع العملاقة الكبيرة التي تقيمها الدولة مثل مشيرب قلب الدوحة ومدينة "لوسيل" وغيرها من المشاريع الكبيرة.

وفي هذا السياق قال الخبير بالبورصة القطرية السيد مبارك التميمي إن البورصة متوقفة عند 10.900 نقطة منذ شهرين وذلك بسبب تخارج بعض رؤوس الأموال وقلة السيولة وهو حال جميع البورصات العالمية، والخليجية بصفة خاصة، مشيراً الى أن البورصة تستهدف

مبارك التميمي:
مؤشرها سيتجاوز "11.400" نقطة الفترة القادمة

اندماج بنك الريان مع الخليجي إيجابي.. وأسعد كل المساهمين

خلال النصف الثاني من العام الجاري تجاوز مؤشرها العام ما بين 11.200 و11.400 نقطة، حيث جاءت أخبار اندماج بنك الريان مع الخليجي إيجابية وسارة لكل المساهمين والمراقبين، مما يعمل على جذب المحافظ الدولية مثل "فوردس" و"مورجان" التي لديها أسهم ببنك الريان، مؤكداً أن كل هذه الأخبار ستقود البورصة للصعود خلال النصف الثاني من العام الجاري.

وقال إن ارتفاع أسعار البترول سيكون من ضمن عوامل ارتفاع البورصة وصعود أسهمها، متوقعاً أن ذروة الصعود ستكون خلال شهر أكتوبر المقبل، كذلك زيادة شراء المحافظ الأجنبية للاستثمار بقطاع البنوك القطرية، مثل البنك التجاري والدولي والريان والدوحة، كما تفاءل بمستقبل قطاع الاتصالات والقطاع الصناعي، كذلك قطاع

العقارات، مشيراً إلى أن النصف الثاني من العام الجاري سيحمل الكثير من المفاجآت السارة للمساهمين بالبورصة القطرية، وذلك مع قرب انتهاء تطعيم جميع سكان دولة قطر وعودة الحياة إلى سابق عهدها قبل جائحة كورونا.

من جهته توقع الخبير الاقتصادي راشد السعدي ارتفاع المؤشر العام للبورصة القطرية خلال الفترة المقبلة، حيث ستصل نسبة الأرباح للنصف الثاني من العام الجاري ما بين 5 و9 %، كما طالب المستثمرين الصغار بالتريث في عمليات البيع والشراء، حيث صعدت المحافظ الصغيرة الفترة الماضية بشكل جيد، متوقعاً أن يتجاوز المؤشر العام للبورصة القطرية خلال الفترة المقبلة الـ 11.500 نقطة، كما حذر من عمليات المضاربة التي تضر بالجميع، ونصح صغار المستثمرين بالاستثمار في الشركات التي تمتلك الحكومة جزءا كبيرا منها.

وقال إن من المؤشرات الجيدة زيادة شراء الأجانب في القطاع المصرفي خلال الفترة الماضية، كذلك ارتفاع أسعار البترول وما يترتب عليه من ارتفاع جميع القطاعات الصناعية القائمة على قطاع النفط، وعلى رأسها البتروكيماويات، هذا بخلاف المصالحة الخليجية التي تمت الفترة الماضية والتي كان لها تأثير جيد على أداء البورصة، لافتاً إلى أن كل ذلك سيقود البورصة خلال النصف الثاني من العام الجاري إلى الصعود وتحسن أدائها.

وعن قطاع العقارات نوه السعدي بأنه من القطاعات الواعدة خلال الفترة المقبلة، مطالباً مجالس إدارات الشركات العقارية بضرورة العمل على تحسين أدائها، وذلك مع دخول العديد من الأحداث الكبيرة بدولة قطر، منها بطولة كأس العرب وبطولة كأس العالم 2022 والتي ستعمل على رفع قيمة الإيجارات والتملك بدولة قطر.

راشد السعدي:

شراء الأجانب في القطاع المصرفي من المؤشرات الجيدة

العقارات من القطاعات الواعدة خلال الفترة المقبلة

حمد الهاجري:
القرارات الحكيمة للدولة ستقود البورصة للارتفاع

من جهته قال الخبير بالبورصة القطرية حمد الهاجري إن أداء البورصة ثابت منذ شهرين ما بين 10.400 و10.800 نقطة، وهو حال أغلبية البورصات بالمنطقة بسبب جائحة كورونا وأثارها السلبية على اقتصادات الدول، مشيراً إلى أنهم ينتظرون دخول محافظ أجنبية وصناديق سيادية في البورصة القطرية، كذلك القرارات الحكيمة من الدولة في دعم قطاع العقارات والمقاولات، والتي ستعمل على قيادة البورصة للارتفاع خلال النصف الثاني من العام الجاري والعام القادم 2022.

وتوقع ارتفاع أسهم قطاعات البنوك والشركات الكبرى وسيكون أداؤها جيدا، لافتاً إلى أن النصف الثاني من العام الجاري يرتفع أداء البورصة ليتخطى 11.800 نقطة مما يجعلها أعلى مؤشر لها، كما أن أداءها خلال النصف الثاني للعام الحالي سيكون دليلا على أدائها خلال العام المقبل 2022، مشدداً على أن جهود الدولة في مكافحة جائحة كورونا "كوفيد 19" سيكون لها انعكاس إيجابي كبير على أداء الاقتصاد القطري بصفة عامة، حيث إنه من المتوقع مع نهاية العام الجاري أن تكون الدولة قد انتهت من تطعيم جميع سكان قطر من فيروس "كورونا" بمن فيهم المواطنون والمقيمون، مما يؤدي إلى عودة الحياة الى طبيعتها وفتح جميع القطاعات الاقتصادية من مراكز تجارية ومصانع ومحلات وغيرها من الأنشطة التجارية والصناعية.

وأشاد الهاجري بالبورصة القطرية واصفاً إياها بأنها من أفضل بورصات المنطقة، حيث يمتلك السوق القطري جميع المقومات ليكون من أفضل الأسواق العالمية مما يدفع بالبورصة لتكون من أفضل البورصات العالمية، كما وصف القطاع العقاري القطري بأنه قطاع واعد بما تمتلكه الشركات القطرية من خطط توسعية كبيرة، وكذلك مشاريع متميزة، حيث سيكون العام المقبل 2022 عام انطلاق كبير للاقتصاد القطري بكل مكوناته من بورصة أو شركات.

في ذات السياق قال الخبير يوسف بوحليقة إن البورصة مقبلة على

يوسف بوحليقة:
أرباح شركات البورصة تتراوح بين 10 و20 %

النتائج نصف السنوية للعام الحالي خلال الشهر الجاري، حيث سيتم توزيع الأرباح على المساهمين والتي ستكون في حدود من 10 إلى 25 %، وفي البنوك ستكون ما بين 10 و20 %، متوقعاً أن يكون النصف الثاني أفضل من النصف الأول، متوقعاً أن يقود أداء القطاع المصرفي والنفط البورصة لتصعد بمؤشرها العام ليتجاوز الـ11.500 نقطة لتكون آمنة ومستقرة، كذلك افتتاح العديد من المشاريع التي يجرى تنفيذها خلال الفترة الحالية، كذلك معدلات النمو التي بدأت في الارتفاع مع قرب نهاية جائحة كورونا وارتفاع وتيرة التطعيم لجميع سكان دولة قطر خلال الفترة الحالية.

وأوضح أنه خلال الفترة الحالية سيدخل السوق مستثمرون جدد وشركات جديدة، سواء من السوق المحلي أو من الأسواق الخارجية، مؤكداً أن القطاعين العقاري والتجاري هما من أكثر القطاعات أمناً واستقراراً في المستقبل، حيث تميز القطاع العقاري بالاستقرار خلال الفترة الماضية، وساهمت مشاريع البنية التحتية العملاقة التي تقوم بها الدولة في استقرار وصعود هذا القطاع، متوقعاً أن يكون هناك صعود في العقارات خلال العام المقبل بسبب كأس العرب وكأس العالم لكرة القدم 2022.

ووصف أداء البورصة خلال العام الجاري بأنه كان جيدا، حيث كانت النتائج جيدة خلال الربع الأول من العام الجاري حيث وصلت عمليات الإغلاق إلى 25 %، ووصلت عمليات الاغلاق الفترة الحالية الى 50 %، مشيراً إلى أن جهود الدولة في العديد من القطاعات كانت جيدة ولها بصمة واضحة على استقرار البورصة خلال جائحة كورونا، في حين تأثرت العديد من البورصات خلال هذه الجائحة بالهبوط، مؤكداً أن السوق القطري يمتلك الكثير من المقومات لتجعله أكثر أسواق المنطقة أمنا وارتفاعا في معدلات النمو خلال السنوات القليلة المقبلة، مما يدفع بأداء البورصة لتسجل أفضل أداء لها خلال السنوات المقبلة، وستكون منطقة جاذبة للعديد من الاستثمارات والمحافظ، سواء المحلية أو الأجنبية.

الرئيس التنفيذي لشركة «عقارك».. طلال الحجاجي:

السوق القطري من أسرع الأسواق العالمية تعافيا بعد جائحة «كورونا»

حوار - محمد الجعبري

أكد السيد طلال سعيد الحجاجي الرئيس التنفيذي لشركة «عقارك» للتسويق العقاري على تعافي السوق العقاري القطري من جائحة كورونا، وأن نسبة النمو بالسوق القطري ستنتعش خلال الفترة المقبلة، مشيراً إلى أن جهود الدولة التي بذلتها خلال الفترة الماضية والتي تتواصل خلال الفترة المقبلة، ستعمل على تعافي الاقتصاد القطري خلال الفترة المقبلة من أزمة جائحة كورونا.

وقال خلال لقاء مع مجلة «أملاك» إن السوق القطري من أكثر الأسواق الواعدة في المنطقة العربية والشرق الأوسط، وذلك بسبب العديد من العوامل أولها استضافة الدولة لفعاليات كأس العرب وكأس العالم لكرة القدم خلال السنوات المقبلة، وهو ما يعمل على جذب الاستثمارات العربية والأجنبية للعمل في العديد من القطاعات منها الفنادق والاستثمار العقاري، مشيراً إلى دخول العديد من الشركات الأجنبية للسوق القطري الفترة الحالية.

وقال إن شركة «عقارك» ومن منطلق رؤيتها في دعم الاقتصاد الوطني، تعمل على التوسع داخلياً وخارجياً من خلال استثماراتها الخاصة أو من خلال الدخول في شراكات مع مطورين عقاريين من الخارج، مشيراً في هذا الاتجاه إلى أن «عقارك» سوف تدخل في شراكة مع شركة بريطانية كبرى، مضيفاً: «شراكتنا مع الشركة البريطانية كوكيل لها في الدوحة، حيث نعمل على إنهاء الإجراءات القانونية خلال الفترة الحالية، مؤكداً أن الشركة البريطانية تعتزم ضخ استثمارات كبيرة في قطر.

وأوضح أن استثمارات الشركة ستتركز في المجال الفندقي، سواء بشراء فنادق مقامة أو إنشاء العديد من الفنادق الجديدة، لافتاً إلى أن السوق القطري سوق واعد ويتمتع بسمعة طيبة لدى كبرى الشركات العالمية، وهذا ما سهل من عمل عقارك في إقناع الشريك الأجنبي بضخ استثمارات كبيرة بالسوق القطري.

وأوضح أن شركة عقارك لديها رؤية وإستراتيجية متميزة، حيث تعمل الشركة من خلال أساليب علمية حديثة تعمل بها كبرى الشركات العالمية، سواء من خلال تسويق العقارات داخلياً وخارجياً أو من خلال تأمين عملية الشراء والبيع لكلا الطرفين سواء المطورين العقاريين أو المستثمرين والذين يقومون بشراء تلك العقارات، لافتاً إلى أن الشركة تمتلك قاعدة بيانات يتم تحديثها باستمرار عن السوق العقاري القطري، وخاصة بعد اجتياز الشركة للدورة الأولى للوساطه العقارية التي أقامتها وزارة العدل للوسطاء العقاريين وحصولها على رخصة مزاولة الأنشطه العقارية.

وعن آليات عمل الشركة، أكد طلال الحجاجي أن العامل الحاسم في نجاح شركة عقارك مما جعلها من كبرى الشركات العقارية في قطر، هو التميز والاحترافية والأمانة والمصداقية في عملها سواء في

عقارك

للإستثمار العقاري

شراكة قطرية - بريطانية تدخل الاستثمار الفندقي والعقاري المحلي قريباً

عمليات البيع والشراء والتأجير من خلال طاقم ضخم يعمل باحترافية كبيرة لتسجيل العقود، مما يساهم في تأمين جميع العمليات، بحيث يخرج جميع الأطراف بمكاسب كبيرة ترضي الجميع.

ودعا المدير التنفيذي لشركة عقارك المواطنين إلى سرعة زيادة الاستثمار العقاري في العديد من المشاريع التي تقيمها الدولة بالعديد من المناطق المتميزة مثل مدينة لوسيل أو المناطق الجديدة بالدوحة، مؤكداً أنها مناطق استثمارية متميزة تتميز بالعديد من المميزات مثل العائد الشهري في حالة رغبة المستثمر في تأجير الوحدة التي يمتلكها، أو ارتفاع قيمتها السوقية على المدى القريب في حالة الرغبة بإعادة البيع حيث إن الشركة تقدم خدمة إدارة العقارات ما بعد الشراء للمستثمر.

وبين أن مدينة لوسيل تشهد تطورا كبيرا وعمليات نمو سريعة حالياً،

السوق المحلي يتمتع بسمعة طيبة لدى كبرى الشركات العالمية

لدينا رؤية وإستراتيجية قائمة على دراسات علمية معمقة

الاحترافية والمصداقية جعلتانا من كبرى الشركات المحلية

ندعو المواطنين لسرعة زيادة الاستثمار العقاري الفترة الحالية

مما يجعلها من المدن الذكية وتمثل مستقبل الاستثمار العقاري بدولة قطر، وذلك لما تتميز به المدينة والتي يتم بناؤها على أحدث طراز عالمي وخدماتها القائمة على التكنولوجيا، كذلك انتقال الكثير من أجهزة الدولة بها خلال الفترة المقبلة، مما سيجعلها مركز إدارة الدولة خلال السنوات المقبلة، لافتاً إلى أن عقارك من إحدى الشركات القطرية التي لديها العديد من الفرص الاستثمارية بمدينة لوسيل، حيث تناسب تلك الفرص من وحدات سكنية وتجارية كافة الإمكانيات لكل من المواطنين والمقيمين.

وعن التوسعات التي تعمل عليها الشركة خلال الفترة المقبلة، أوضح طلال سعيد أن الشركة قريبا لديها محفظة استثمارية كبيرة داخل دولة قطر، وتسعى إلى زيادة تلك المحفظة بالعديد من المناطق الجديدة التي يتم إنشاؤها من قبل الدولة الفترة الحالية، كما سوف نقوم بزيادة الاستثمار في الخارج، وذلك من خلال توفير العقارات للمستثمرين في العديد من البلدان العربية والأجنبية، لافتاً إلى أن الشركة لديها العديد من الشركات العقارية في تلك البلدان يتم التعاون معها، حيث سنقوم بتوفير تلك العقارات وطرحها خلال الفترة الحالية للمواطنين الراغبين في الاستثمار مع تقديم الشركة العديد من الضمانات التي تؤمن استثمارات المواطنين في تلك البلدان.

وعن دور الدولة في دعم القطاع الخاص، أوضح المدير التنفيذي لشركة عقارك، أن الدولة أصدرت العديد من التشريعات والتدابير الداعمة للقطاع الخاص والشركات المحلية، والتي تعتبر نموذجا يحتذى به في العديد من البلدان الأخرى، كان أهمها الدعم الذي قدمته الدولة للشركات المحلية لمواجهة أزمة كورونا كذلك حمايتها لهم من تقلبات السوق العالمي، فضلا عن كونها تمنح إشارات ورسائل قوية تؤكد مدى تمتع الاقتصاد الوطني بالقوة والقدرة الكبيرة على تخطي أي أزمات.

ورأى طلال الحجاجي أن القطاع العقاري المحلي نجح في مواجهة تداعيات جائحة كورونا، وذلك من خلال المحفزات التي أقرتها الدولة

والتي شملت تقديم دعم ومحفزات مالية واقتصادية بلغت أكثر من 75 مليار ريال للقطاع الخاص، بالإضافة إلى رفع سقف برنامج الضمانات الوطني الذي تتم إدارته عن طريق بنك قطر للتنمية من 3 مليارات ريال إلى 5 مليارات ريال، مع تمديد العمل بالبرنامج وذلك لمدة ثلاثة أشهر إضافية حتى نهاية العام الجاري، من أجل تخفيف أعباء أزمة كورونا من على كاهل القطاع الخاص ولا سيما الشركات الصغيرة والمتوسطة والتي تساهم في بناء الاقتصاد القطري كما يعد نموها من أهم المؤشرات على قوة وتطور القطاع الخاص المحلي.

وقال إنه مع زيادة نسبة التطعيم لجميع سكان دولة قطر الفترة الحالية، سيكون لذلك انعكاس إيجابي كبير على السوق المحلي بجميع قطاعاته سواء العقارية أو التجارية أو الصناعية، مما يعجل من تعافي السوق المحلي بسرعة كبيرة وعودة ضخ الاستثمارات للسوق مرة أخرى سواء المحلية أو الخارجية، مشيداً في هذا الجانب باهتمام الدولة بزيادة نسبة التطعيم لكل سكان دولة قطر، حيث إنه وفي فترة قليلة حصلت نسبة عالية من السكان على التطعيم، وهو ما يجعل دولة قطر من أولى الدول العالمية التي رفعت من نسبة التطعيم لكل سكانها، وهو ما يؤكد عمق رؤية الدولة برغبتها في تعافي السوق المحلي، هذا يأتي بالتوازي مع الرفع التدريجي للقيود والاغلاقات مع استمرار تطبيق الإجراءات الاحترازية.

وفي كلمة أخيرة له، قال المدير التنفيذي لشركة عقارك: أتمنى لدولتنا الحبيبة المزيد من التقدم والازدهار تحت ظل قيادتنا الرشيدة، راجياً من الله انتهاء أزمة كورونا وعودة الحياة لطبيعتها، متقدماً بالشكر والتقدير لجميع عملاء «عقارك للاستثمار العقاري» على ثقتهم المطلقه في اختيار الشركة لتكون دوما الشريك لهم، كما تقدم بالشكر لمجلة «أملاك» على إتاحة هذه الفرصة للتعبير عن أرائه وتطلعاته تجاه وطنه.

لالتزامها بتعزيز البناء الأخضر

«مشيرب العقارية» تفوز بجائزة الريادة في الشرق الأوسط «2021»

الدوحة - أملاك

فازت مشيرب العقارية بجائزة الريادة في الشرق الأوسط 2021 من المجلس الأميركي للأبنية الخضراء، وذلك تقديراً لالتزامها الاستثنائي بتعزيز البناء الأخضر المتمثل في مشروعها الرائد مشيرب قلب الدوحة، المشروع الأول لإحياء وسط مدينة مستدام في العالم.

وتعتبر مشيرب العقارية الشركة الوحيدة من دولة قطر التي حققت هذا الإنجاز، لتنضم إلى قائمة المؤسسات والشركات والمشاريع الرائدة حول العالم، ممن تعتمد في عملها مبدأ البناء الأخضر والممارسات المستدامة بهدف تحسين حياة الناس والمجتمعات.

وتم تكريم الفائزين في حفل جوائز الريادة الذي أقامه مؤخراً المجلس الأميركي للأبنية الخضراء افتراضياً عبر «الإنترنت».

وفي هذا السياق، قال السيد مانيش رامانوجام، الرئيس والرئيس التنفيذي للمجلس الأميركي للأبنية الخضراء: «بعد عام حافل بالظروف الصعبة، من المهم حقاً تكريم المؤسسات والشركات الرائدة في مجال الأبنية الخضراء التي واصلت التزامها بهذا النهج وبالمجتمعات المستدامة ونجحت في التأقلم مع البيئة والظروف المتغيرة من حولنا».. مضيفا «وقد عمل الفائزون بجوائز المجلس الأميركي للأبنية الخضراء 2021 على تحسين عالمنا من خلال إظهار أهمية المباني الخضراء ومساهمتها في مساعدة المجتمعات في البقاء بأمان وسلامة وصحة جيدة».

وقد جاء تكريم مشيرب العقارية تقديراً لمشروعها الرائد مشيرب قلب الدوحة الذي يعد واحداً من المدن الأذكى والأكثر استدامة في العالم، وقد حصلت جميع المباني في المدينة على تصنيف LEED الذهبي أو البلاتيني لترشيد وكفاءة استهلاك الطاقة،

بينما التزمت المدينة بأعلى معايير الأبنية الخضراء والخدمات الذكية.

وتهدف مشيرب العقارية إلى إثراء حياة الناس والمجتمعات وتحسين طريقة عيشهم من خلال بناء مدينة ذكية ومستدامة بالكامل لتصبح وجهة مثالية للسكن والعمل والترفيه.

وصرح المهندس علي الكواري، الرئيس التنفيذي بالوكالة لمشيرب العقارية: «نفتخر بفوزنا بجائزة الريادة في الاستدامة المرموقة التي تقدمها واحدة من أعرق المؤسسات المعنية بالاستدامة في العالم»، مشيرا إلى أن هذه الجائزة تمثل إنجازاً جديداً في رحلة مشيرب العقارية الناجحة وتعكس رؤيتها في تعزيز مكانتها كشركة رائدة في تطوير المدن المستدامة في قطر والمنطقة، معربا عن شكره للمجلس الأميركي للأبنية الخضراء على جهوده القيمة، قائلا «نحن على ثقة بأن هذه الجوائز ستلهم العديد من الشركات الأخرى لتتبع هذه المعايير المستدامة المهمة».

ويمثل الفائزون بجوائز الريادة من المجلس الأميركي للأبنية الخضراء مجموعة من بين أكثر من 1000 شركة ومؤسسة عضوة في المجلس، وتضم شبكة من المحترفين والخبراء يعملون في أكثر من 106,000 مشروع حاصل على شهادات LEED لكفاءة وترشيد الطاقة في أكثر من 180 بلداً ومقاطعة حول العالم، وتمثل جهود الفائزين بالجوائز نماذج استثنائية للقيادة في مجال الاستدامة من بين عدد كبير من المشاريع الكبيرة والشركات والأفراد.

مشيرب العقارية تفوز بجائزة المجلس الأميركي للأبنية الخضراء ٢٠٢١ للالتزام الاستثنائي بالاستدامة وتعزيز البناء الأخضر

مانيش رامانوجام: واصلت التزامها بالمجتمعات المستدامة والتأقلم مع البيئة

علي الكواري: نفتخر بفوزنا بجائزة الريادة في الاستدامة المرموقة

منسق ماجستير العلوم في التمويل الإسلامي بجامعة حمد بن خليفة.. الدكتورة دلال عسولي:

قطر واحدة من المراكز العالمية للتمويل الإسلامي

حوار - محمد الجعبري

قالت الدكتورة دلال عسولي، أستاذ مساعد ومنسق برنامج ماجستير العلوم في التمويل الإسلامي بكلية الدراسات الإسلامية في جامعة حمد بن خليفة، إن دولة قطر واحدة من المراكز العالمية للتمويل الإسلامي، حيث تُشكل أصول التمويل الإسلامي فيها أكثر من 20% من أصول النظام المالي المحلي، ومع التطور الأخير للتمويل الإسلامي الأخضر، بات لدى قطر الفرصة لتعزيز مكانتها كدولة رائدة في مجال التمويل المستدام في المنطقة عبر تعزيز التآزر بين الأسواق المتنامية للتمويل الإسلامي والأخضر.

وأضافت خلال حوار لها مع مجلة «أملاك»: من أجل تعزيز جهود تنويع مواردها الاقتصادية بعيدًا عن الاعتماد على الهيدروكربونات، اتخذت دولة قطر عدة إجراءات للتخفيف من الآثار السلبية لتغير المناخ. وتشمل هذه الإجـراءات زيادة نسبة استخدام الطاقة الشمسية إلى أكثر من 20 % في شبكة الطاقة الوطنية بحلول عام 2030، وزيادة المساحات الخضراء وإعادة تدوير النفايات، بالإضافة إلى التزام الدولة بتنظيم أول بطولة كأس عالم لكرة القدم «محايدة الكربون».. وإلى نص الحوار:

*** كيف نوازن بين الأهداف الاقتصادية والتنمية المستدامة ؟**

– يتطلب ذلك إعادة توجيه الاستثمارات نحو الأنشطة الاقتصادية، التي تـوازن بين الأهـداف الاقتصادية والبيئية والاجتماعية، من أجل تحسين رفاهية الإنسان، والحد من أثر التحديات العالمية، مثل ظاهرة التغيّر المناخي، وغياب التنوع البيولـوجي، وعدم المساواة، وما إلى ذلك. من هذا المنطلق، يُلقي العديد من المحللين نظرة فاحصة على «الاقتصاد الأخضر»، الـذي يمكن أن يساهم في تعزيز النمو الاقتصادي وتحقيق أهداف الاستدامة في نفس الـوقت.

حيث تمثل أجندة أهداف التنمية المستدامة لعام 2030 واتفاق باريس للمناخ نقطتي تحوّل رئيسيتين في دفع العمل العالمي من أجل تعزيز التحوّل نحو الاقتصاد الأخضر ومعالجة ظاهرة التغيّر المناخي. وقد ساهم تنفيذهما في نمو الـوعي البيئي ودمج الاستدامة في القطاع المالي، ما يشير إلى تحول نوعي في طريقة إدارة الـوساطة المالية وهيكلة المعاملات النقدية. وعلى هذا الأساس، تم تطوير منتجات استثمارية وأدوات مالية جديدة صديقة للبيئة والمناخ، وتتسم بالاستـدامة والمسؤولية، من بينها السـندات الخضراء وصكوك الاستثمار الخضراء والمستدامة والمسؤولة.

*** ما التحديات والفرص المواكبة لتنفيذ أهـداف التنمية المستدامة؟**

– وفقًا لتقديرات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، هنالك فجوة سنوية تبلغ 2.5 تريليون دولار لازمة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، بينما يتطلب تطبيق حلول الطاقة المتجددة استثمارات صافية إضافية

التمويل الإسلامي يشكل أكثر من «20 %» من أصول النظام المالي القطري

بقيمة 1.4 تريليون دولار، أو ما يقارب 100 مليار دولار سنويًا في المتوسط بين عام 2016 (وفيها اُعتمدت أهداف التنمية المستدامة) وعام 2030 وفقًا للوكالة الدولية للطاقة المتجددة (إيرينا).

من ناحية أخرى، يسلط تقرير حديث صادر عن المفوضية العالمية للاقتصاد والمناخ الضوء على أن التحوّل إلى نهج مستدام منخفض الكربون للنمو يمكن أن يؤدي إلى ازدهار اقتصادي يبلغ 26 تريليون دولار حتى عام 2030، ويساعد على توفير أكثر من 65 مليون فرصة عمل جديدة. وقد عزز هذا الوعي المتزايد من تطوير قوائم جديدة من الأصول يمكن تصنيفها تحت مظلة التمويل المستدام. وتأخذ الأنشطة المصنفة تحت هذه الفئة في الحسبان الاعتبارات البيئية والاجتماعية. وتشمل الفئات الأخرى الفرعية أو الفئات ذات الصلة التمويل المناخي، والتمويل الأخلاقي، والتمويل المسؤول، والتمويل الأخضر.

*** ما هو التمويل الأخضر؟**

– تُعرِّف «منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية» التمويل الأخضر بأنه تمويل يستهدف «تحقيق النمو الاقتصادي مع الحد من التلوث وانبعاثات غازات الاحتباس الحراري، وتقليل النفايات إلى الحد الأدنى، وتحسين كفاءة استخدام الموارد الطبيعية».

وعلى مدار العقد الماضي، شهد سوق التمويل الأخضر العالمي نموًا سريعًا، في ظل تطوير أدوات مالية مثل السندات المصنفة باعتبارها خضراء والصكوك غير المصنفة، والقروض الخضراء، وصناديق الاستثمار الخضراء، والتأمين الأخضر، والصكوك الخضراء التي صدرت في الآونة الأخيرة. وعلى الرغم من إصدار أول سندات خضراء في عام 2008، فقد تطور السوق بشكل كبير لحشد التمويل لصالح أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر من خلال توفير الهياكل المبتكرة والتصنيفات والأطر الحاكمة.

وتقدّر «شركة تمويل تطوير البنية التحتية» التمويل الأخضر بما يصل إلى 134 مليار دولار. ووفقًا لشركة «تومسون رويترز»، في عام 2019، تم إصدار ما مجموعه 185.4 مليار دولار من السندات الخضراء، وهي صكوك سوق الدين، حيث تخصص عوائد المشاريع المؤهلة الخضراء التي تستهدف أنشطة تخفيف آثار تغيّر المناخ والتكيّف معه، إضافة إلى القضايا البيئية الأخرى مثل الطاقة، والمياه، والنقل، والنفايات، والمباني، وما إلى ذلك.

*** وهل تقوم قطر بتفيذ سوق التمويل الأخضر ؟**

– رغم أن سوق التمويل الأخضر لا يزال في مرحلة مبكرة من النمو في قطر، فقد شهد السوق العديد من المبادرات التي قدمتها المؤسسات المحلية، والتي قد تمهد الطريق لتطوير سوق أكثر ديناميكية، ففي شهر سبتمبر 2020 أصدر بنك قطر الوطني أول سند أخضر على الإطلاق في قطر، بشريحة قيمتها 600 مليون دولار، في إطار برنامج السندات متوسطة الأجل، بأجل استحقاق مدته خمس سنوات بموجب إطار السندات الخضراء والاجتماعية والاستدامة.

بالإضافة إلى ذلك، طرحت بورصة قطر للأوراق المالية إرشادات الاستثمار البيئي والاجتماعي والحوكمة في عام 2017 لمساعدة الشركات المدرجة في البورصة التي ترغب في دمج تقارير الاستثمار البيئي والاجتماعي والحوكمة في عملياتها الحالية لإعداد التقارير.

ورغم أن عمليات إصدار السندات والصكوك في قطر بلغت قيمتها 28 مليار دولار في عام 2019، فإن السوق يبقى مدفوعًا إلى حد كبير بالإصدارات الحكومية والبنوك التجارية في إصدارات الشركات، باستثناء صكوك إزدان التي صدرت خلال عامي 2016 و2017. ويمكن أن يساهم تطوير الصكوك الخضراء في الدولة مع منظومة التمكين في تسهيل عملية إصدار صكوك الشركات، وبالتالي تعزيز

السيولة في السوق.

كما سيتطلب تعزيز الانتعاش الأخضر، بما يتماشى مع أهداف تنويع الموارد الاقتصادية للدولة واستراتيجيات التخفيف من حدة تغير المناخ، تطوير منظومة مواتية لتنمية التمويل الأخضر في قطر. وسيوفر تطوير مجموعة من المشاريع الخضراء القابلة للتمويل على المستوى المحلي، والوعي بالسوق، وتعزيز التآزر بين التمويل الإسلامي والتمويل الأخضر، الأساس للمزيد من الابتكارات والإجراءات السياسية، مثل العلامات الخضراء، والأطر، والحوافز.

*** كيف نستطيع التفرقة بين التمويل الإسلامي وغيره ؟ وما هي مميزات التمويل الإسلامي سواء للمؤسسات أو الأفراد ؟**

– يعتبر التمويل الإسلامي أداة تمويل أخلاقية وشاملة ومسؤولة اجتماعيًا، لأنه يربط القطاع المالي بالاقتصاد الحقيقي، ويرسخ مبدأ تقاسم المخاطر، والتمويل على غرار الشراكة والمسؤولية الاجتماعية، وقد برز كأداة فعالة لتمويل مشاريع التنمية في جميع أنحاء العالم. وهذا يفسر أهميته المتزايدة كآلية بديلة في تمويل مشاريع البنية التحتية. ففي النظام المالي الإسلامي، يتعين أن ترتبط المعاملات بالأصول، وهو ما يعزز من استقرار القطاع المالي، ويؤسسه على مجموعة من العقود القانونية الإسلامية التي ترسخ مبدأ تقاسم الأرباح والخسائر.

من جانب آخر، يتمتع التمويل الإسلامي بإمكانات من شأنها أن تسد الفجوة المالية المطلوبة لتحقيق أجندة أهداف التنمية المستدامة، وتحقيق التحوّل إلى الاقتصاد الأخضر. وهذا يبرر وصفه من قبل المشاركين في «المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية» الذي عقد في أديس أبابا في يوليو 2015، كبديل واعد لمصادر التمويل التقليدية، والتوصية بالاستفادة منه في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

ويتألف القطاع المالي الإسلامي من أربعة قطاعات رئيسية وهي: الصيرفة الإسلامية، والصناديق الإسلامية، والتكافل (التأمين الإسلامي)،

زيادة الطاقة الشمسية إلى «20 %» في شبكة الطاقة الوطنية عام «2030»

وسوق الصكوك. وبينما يمكن للقطاعات الأربعة أن تساهم في تمويل أهداف التنمية المستدامة، فقد اجتذب قطاع الصكوك اهتمامًا كبيرًا في الأونة الأخيرة في ما يتعلق بتطوير الصكوك الخضراء وصكوك الاستثمار الخضراء والمستدامة والمسؤولة. كما تسهل الصكوك استهداف قاعدة أوسع من المستثمرين العالميين تضم كلا من المستثمرين التقليديين والإسلاميين.

*** هل نستطيع التعرف منك على نظام الصكوك ؟ وما علاقته بالاقتصاد الإسلامي ؟**

– تُعرّف «هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية» الصكوك بأنها شهادات ذات قيمة متساوية، تمثل حصصًا غير مقسمة في ملكية أصول ملموسة، أو حقوق انتفاع وخدمات، أو في ملكية أصول مشاريع محددة، أو أنشطة استثمارية من نوع خاص.

ويعد سوق الصكوك من أسرع القطاعات نموًا في القطاع المالي الإسلامي، حيث يبلغ إجمالي الأصول المالية الإسلامية العالمية وإصداراتها الجديدة قرابة 22.3 %، بقيمة إجمالية للصكوك المستحقة بلغت 543.4 مليار دولار في عام 2019، وفقًا لمجلس الخدمات المالية الإسلامية.

وتمثل الصكوك، التي تتسم غالبًا بالكفاءة باعتبارها سندات إسلامية، أداة مبتكرة لتمويل المشاريع الخضراء. وتُسهّل متطلبات دعم الأصول الخاصة بهذه الصكوك ارتباطها بالاقتصاد الحقيقي، وبالتالي، تُوّسع نطاق القطاعات البيئية التي يمكن تمويلها. بالإضافة إلى ذلك، يمكن هيكلة الصكوك بطرق مختلفة، باستخدام عقود إسلامية فردية أو مختلطة، مثل عقود الوكالة والشراكات والتأجير. وتسهل هذه المرونة الابتكار المالي في تلبية احتياجات التمويل المحددة.

*** هل تساهم الصكوك في التنمية المستدامة ؟**

ويمكن أن تُسهم الصكوك الخضراء في تحقيق تسعة من أهداف التنمية المستدامة، وهي المتعلقة بالصحة الجيدة والرفاهية (الهدف الثالث)، والتعليم الجيد (الهدف الرابع)، والمياه النظيفة والبنية التحتية (الهدف السادس)، والطاقة النظيفة بأسعار معقولة (الهدف السابع)، والعمل المناسب والنمو الاقتصادي (الهدف الثامن)، والصناعة والابتكار والبنية التحتية (الهدف التاسع)، والمدن والمجتمعات المستدامة (الهدف الحادي عشر)، والاستهلاك والإنتاج المسؤولين (الهدف الثاني عشر)، والإجراءات المناخية (الهدف الثالث عشر).

لقد رأينا لأول مرة مدى تأثير الصكوك في عام 2017، عندما أصدرت شركة «تاداو إنرجي» أول صكوك خضراء في العالم لتمويل مشروعات الطاقة الشمسية في ماليزيا. ومنذ ذلك الحين، شهد السوق تطورًا ملحوظًا مع بلوغ حجم إصدار الصكوك الخضراء 5.38 مليار دولار في نهاية عام 2019، وهو ما يمثل 58 إصدارًا من قبل تسع جهات مختلفة، تقودها شركات في ماليزيا ومجلس التعاون لدول الخليج العربية. كما تم دعم تطوير سوق الصكوك الخضراء من خلال تنفيذ أطر تمكينية، مثل إطار عمل صكوك الاستثمار الخضراء

قطر لديها فرصة لتعزيز مكانتها كدولة رائدة في مجال التمويل المستدام

والمستدامة والمسؤولة الخاص بلجنة الأوراق المالية الماليزية، وإطار السندات والصكوك الخضراء في إندونيسيا.

*** كيف نعمل على وجود خطوات جادة نحو تمويل أخضر مختلط؟**

– تُعرّف «منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية» التمويل المختلط بأنه الاستخدام الاستراتيجي لتمويل مشاريع التنمية لحشد تمويل إضافي نحو التنمية المستدامة في البلدان النامية. وهذا يتطلب إعادة النظر في مصادر التمويل الأخرى والاستفادة من الصناديق العامة المحدودة وتمويل مشاريع التنمية، يأتي التمويل الاجتماعي الإسلامي من بين الأمثلة الجيدة على مصادر التمويل، ويتألف قطاع التمويل الاجتماعي الإسلامي بشكل عام من المؤسسات الإسلامية التقليدية مثل الزكاة والأوقاف، وكذلك التمويل الإسلامي البالغ الصغر، وعادة ما تستهدف هذه القطاعات الشريحة الدنيا في الهرم السكاني، التي تفتقر إلى شبكات الأمان الأساسية، مثل التعليم والأنظمة الصحية المناسبة والغذاء والاحتياجات الأساسية الأخرى.

من ناحية أخرى، تأتي الزكاة والأوقاف في قلب النظام الاقتصادي الإسلامي، حيث إنها ترسخ مبادئ العدالة الاجتماعية، والتضامن، والأخوة، والمشاركة، في حين يُمكّن التمويل البالغ الصغر الشركات الصغيرة، التي لا تستطيع عادة الوصول إلى طرق التمويل التقليدية، من الوصول إلى تمويل المشاريع الصغيرة التي تدر عائدات، وبالتالي يقلل من اعتمادها على الأعمال الخيرية. كما لعبت مؤسسات الزكاة والأوقاف دورًا مهمًا في الحياة الثقافية والاجتماعية والاقتصادية والدينية للمسلمين على مدار قرون عديدة. واليوم، يدعو الكثير من العلماء في العالم الإسلامي إلى إحياء هذه المؤسسات لمواجهة تحديات التنمية المعاصرة، بما في ذلك قضايا البيئة. ويمكن استخدام أموال الزكاة والأوقاف في معاملات التمويل الأخضر المختلط، بهدف معالجة العديد من أهداف التنمية المستدامة، وتطوير حلول شاملة وصديقة للبيئة لفائدة المزارعين من أصحاب الحيازات الصغيرة، وحصول المناطق الريفية على الطاقة النظيفة وحلول الطهي، ومعالجة المياه، وحلول الصرف الصحي، وما إلى ذلك.

بنك «ستاندرد تشارترد» يتوقع نموا بنسبة «3%»

الاقتصاد القطري يستحوذ على اهتمام المؤسسات الدولية

كتب - محمد الجعبري

يحتل الاقتصاد القطري اهتمام العديد من المؤسسات المالية والاقتصادية العالمية، وذلك لما يتمتع به الاقتصاد من مقومات كثيرة ومتنوعة عملت عليها القيادة الرشيدة خلال الفترة الماضية، مما جعله من أكثر اقتصادات منطقة الشرق الأوسط قوة أمام العديد من الصدمات المالية الدولية متجاوزاً تلك الأزمات بقدرة فائقة، وذلك بسبب السياسات المالية والاقتصادية المتميزة التي تنتهجها الحكومة القطرية خلال الفترة الحالية.

ومن تلك المؤسسات المالية التي توقعت انطلاقة كبيرة للاقتصاد القطري خلال الفترة المقبلة، ما توقعه بنك «ستاندرد تشارترد» العالمي خلال الفترة الماضية، حيث توقع البنك أن ينمو اقتصاد قطر بنسبة ٣% خلال العام الجاري، وذلك عقب التقارب الخليجي خلال الفترة الماضية، لافتا إلى أن رفع القيود عن التجارة والسفر لقطر يعطي دفعة للتعافي الحالي للتجارة والسياحة واللوجستيات، وكان البنك قد توقع أن ينمو اقتصاد قطر ا،٢% قبل القمة الخليجية، وهي نسبة من أعلى التوقعات لاقتصادات منطقة الشرق الأوسط.

وأشار إلى أن رفع القيود عن التجارة والسفر بين دول مجلس التعاون الخليجي، يسهم أيضا في تعافي التجارة في الإمارات، لافتا إلى أن من الفوائد الأخرى تحسن السيولة في الخارج بدعم إلغاء المقاطعة، وحدوث تقارب بين السعر الفوري للعملة في داخل وخارج قطر.

وأضاف: إقليميا، قد يسهم تحسن معنويات المستهلكين والمستثمرين وتراجع محتمل للمخاطر الجيوسياسية إيجابيا في النتائج الاقتصادية، لا سيما قبل أحداث مهمة مثل إكسبو 2020 الذي تستضيفه دبي في أكتوبر 2021 وبطولة كأس العالم لكرة القدم لعام 2022 في الدوحة.

كما أن توقعات النمو المعدلة لبنك ستاندرد تشارترد، أعلى مما توقعته قطر في الشهر الماضي في موازنة عام 2021 عند 2.2%. كما توقع صندوق النقد الدولي تعافياً تدريجياً لاقتصاد قطر خلال 2021، مرجحا نمو الناتج المحلي الحقيقي بنسبة 2.7%، مدعوما بتزايد إنتاج الغاز وانتعاش الطلب المحلي.

توقعات بنك لويدز

من جهة أخرى توقع بنك لويدز البريطاني، خفض الديون في قطر خلال العام الجاري والعام المقبل، بمستويات 60.6 % من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2021 و54 % في عام 2022، وذلك وفق توقعات صندوق النقد الدولي، وقال إنه من المتوقع أن ينمو الاقتصاد القطري بنسبة 2.5 % في عام 2021 وبنسبة 3.9 % في عام 2022.

وقال في تقرير صادر عن البنك خلال الفترة الماضية، إن هذا يرتبط بانتعاش الاقتصاد العالمي بعد الوباء والازدهار المتوقع في قطاع الخدمات قبل كأس العالم لكرة القدم 2022، مشيراً إلى أن الدين الحكومي العام في قطر نما من 56.2 % من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2019 إلى 68.9 % في عام 2020.

وأوضح أن تشغيل منشأة برزان للغاز الطبيعي في 2019 يمكن أن

يدعم إنتاج الغاز المحلي ويسهم بشكل إيجابي في النمو، وعلى المدى المتوسط، من المتوقع الانتهاء من توسعة مشاريع الغاز في حقل الشمال بحلول عام 2024، مما يزيد من إنتاج الغاز، مشيراً إلى أن قطر تنفذ برنامج التنويع الاقتصادي لتقليل اعتمادها على قطاع النفط والغاز.

مشاريع البناء

كما أن هناك العديد من مشاريع البناء قيد التنفيذ استعدادا لكأس العالم في عام 2022، إلى جانب التخطيط لمشاريع جديدة في البنية التحتية والاتصالات، وتشير التقديرات إلى أن التضخم قد انخفض إلى -0.6 % في عام 2019 و-2.2% في عام 2020. ويقدر صندوق النقد الدولي أن التضخم سيرتفع إلى 1.8% في 2021 و2.9% في 2022، وهو ما يتعين فرض ضريبة القيمة المضافة خلال العام الجاري، وأبرز تقرير البنك ابرز التحديات خلال العام الجاري، وهو وباء فيروس كورونا الذي له تأثيرات كبيرة على المناحي الاقتصادية والاجتماعية والصحية، ووفقا للبنك الدولي، فإن البطالة في قطر تعتبر شبه معدومة، حيث تمثل أقل من 1 % من إجمالي القوى العاملة في عام 2020.

وكان بنك قطر الوطني قد أكد في تقرير سابق على استفادة البنوك والشركات القطرية من المصالحة، مشيرا إلى أن الخطوط الجوية القطرية وكذلك قطر للوقود يمكن أن تستفيدا من زيادة حركة النقل الجوي بين المملكة العربية السعودية وقطر، كما أن شركات العقارات ستستفيد أيضا من الطلب في المدى الأطول.

وذكرت وحدة أبحاث كيو.إن.بي للخدمات المالية، التابعة للبنك في مذكرة لها، وفق وكالة رويترز، أنه من الممكن تعزيز الاستثمارات في قطر عبر مشروعات جديدة مرتبطة بالتوسع في إنتاج ومشروعات الغاز الطبيعي المسال، فضلا عن قانون جديد متوقع لفتح المزيد من القطاعات أمام ملكية أجنبية بنسبة 100%.

وقالت إن شركة بلدنا، التي لها استثمارات ضخمة في منتجات الألبان المصنوعة من حليب الأبقار، لن تتأثر على الأرجح من زيادة محتملة في الواردات من السعودية.

ووفق غرفة تجارة وصناعة قطر، اليوم، فإن 2021 هو عام تعافي الاقتصاد القطري والخروج من الأزمة التي سببتها جائحة فيروس كورونا.

وأظهرت نشرة الغرفة لشهر ديسمبر الماضي، نمواً في عدد المنشآت الصناعية المسجلة بالدولة خلال العام الماضي وصل إلى 927 منشأة مقارنة بـ 862 منشأة مع بداية العام.

الأصول القطرية

وكانت بيانات مصرف قطر المركزي، قد أكدت أن الأصول الاحتياطية القطرية كانت قد شهدت تصاعدا كبيرا خلال السنوات الماضية، حيث بلغت في يونيو 2017، بلغت 146.3 مليار ريال (40.19 مليار دولار أميركي)، وبنهاية أبريل 2020، بلغت إجمالي قيمة الأصول الاحتياطية القطرية 202.8 مليار ريال (55.7 مليار دولار أميركي).

كما صعدت إجمالي ودائع البنوك التجارية للقطاعين العام والخاص خلال الفترات الماضية بنسبة 14.2 بالمائة إلى 879.3 مليار ريال (241.5 مليار دولار)، مقارنة مع 770 مليارا (211.5 مليار دولار) في يونيو 2017، كذلك قفزت استثمارات قطر في السندات والأذونات الأميركية من 505 ملايين دولار في يونيو 2017، لتستقر عند 5.1 مليارات دولار في نهاية يناير 2020، وفق بيانات وزارة الخزانة الأميركية.

بنك «لويدز» البريطاني يتوقع نموا بنسبة «3.9%» في عام «2022»

مشاريع البناء والبنية التحتية والاتصالات تنعش الاقتصاد الوطني

الاقتصاد الوطني يتميز بالقوة والصلابة أمام الأزمات المالية العالمية

السياحة الوطنية

كما شهد قطاع السياحة خلال الفترات الماضية قفزات كبيرة قبل جائحة كورونا، حيث صعدت أعداد السياحة الوافدة إلى قطر في 2019 بنسبة 17.4 بالمائة على أساس سنوي، إلى 2.136 مليون سائح، معظمها من آسيا وأوروبا ونسبة 11 بالمائة من دول مجلس التعاون، حيث تهدف الدوحة إلى زيادة المساهمة المباشرة للسياحة في الناتج المحلي الإجمالي لقطر من 5.4 مليار دولار في 2016، إلى 11.3 مليار دولار بحلول 2023.

وقالت غرفة قطر في تقرير لها خلال الفترات الماضية، إن قطر نجحت خلال السنوات السابقة، في تحقيق تطور ملحوظ فيما يخص الأمن الغذائي، وكذلك بقطاعي الزراعة والصناعة، ما ساهم في تحقيق الاكتفاء الذاتي في كثير من السلع والمنتجات، مشيرة إلى النشاط الكبير الذي حظي به القطاع الخاص ومساهماته الكبيرة في الاقتصاد الوطني، فضلا عن مساهمته في تأمين احتياجات السوق المحلية من السلع الضرورية، والتوجه نحو الصناعة المحلية.

وبلغ عدد المنشآت الصناعية المسجلة في البلاد بحلول نهاية 2019، نحو 1464 بمختلف القطاعات، مقارنة بنحو 1171 بنهاية عام 2016، ما يعني تأسيس 293 مصنعا جديدا.

كما تأسست أكثر من 47 ألف شركة جديدة خلال السنوات الماضية، وذلك من خلال العديد من الاستثمارات سواء المحلية أو الأجنبية إلى البلاد.

ساهمت في بناء دولة الإنتاج.. قانونيون:

نهضة تشريعية اقتصادية تواكب التطور العمراني بالدولة

كتب - محمد أبو حجر

أشاد قانونيون بالنهضة التشريعية الاقتصادية في دولة قطر، التي صدرت الأعوام الماضية للعمل على دعم نهضة الاقتصاد القطري وجذب الاستثمارات وتحقيق رصانة البنية التشريعية، مؤكدين أن الدولة تواكب عملية التطور والنمو من خلال صدور القوانين واللوائح والتشريعات التي تنظم هذه العملية، وتعمل على تسهيل عمل الاستثمارات سواء الداخلية أو الخارجية.

وأكدوا خلال تصريحات لمجلة «أملاك» أن دولة قطر أدركت في السنوات الأخيرة أهمية تعزيز الاعتماد على الذات، وبناء دولة الإنتاج، وتحقيق الاستقلال الاقتصادي، وضمان الأمن الغذائي، وتحقيق التنمية المستدامة المتوازنة، والحرص على الاستغلال الأمثل لموارد الدولة، والعمل على تنويع مصادر الدخل، وتعزيز البيئة الاستثمارية الجاذبة للاستثمارات، وذلك سعيا إلى تحقيق غايات وركائز رؤية قطر الوطنية 2030 لاسيما ركيزة التنمية الاقتصادية.

وفي هذا الإطار قال المحامي والخبير القانوني محمد ماجد الهاجري إن قطر قامت خلال السنوات الماضية بمراجعة شاملة لكافة التشريعات الناظمة للشؤون الاقتصادية والصناعية والتجارية، وإعادة تقييمها، بل ومقارنتها مع أفضل المعايير والممارسات الدولية، لإعادة إصدارها في صيغتها الجديدة المنسجمة مع المقارنات المرجعية الدولية، بهدف جذب وتحفيز الاستثمارات المحلية والأجنبية لإقامة المشروعات الصناعية والتجارية في الدولة، وتسهيل تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال زيادة القدرة التنافسية الاستثمارية للدولة على المؤشرات الدولية بالمقارنة مع دول الجوار ودول المنطقة.

ولفت إلى قيام الجهات المختصة بتطوير منظومة التشريعات الخاصة بالتجارة والاستثمار، وتسهيل إجراءات مزاولة الأعمال التجارية في الدولة، وتبسيط الإجراءات التي تعيق الاستثمار، مشيرا إلى أن المشرع القطري فطن لضرورة توفير بيئة تشريعية لدعم نهضة الاقتصاد القطري وجذب الاستثمارات وتحقيق رصانة البنية التشريعية، وهو ما أدى إلى صدور العديد من القوانين والتشريعات التي أدت لتحقيق نهضة اقتصادية واجتماعية.

وأكد أن البيئة التشريعية سوف تعزز بيئة الاستثمار في الدولة وتعزز من مكانة دولة قطر وتصدرها عالميا مؤشرات التنافسية، مؤكدا أن الجهات التشريعية لم تألُ جهدا لمواكبة النهضة التشريعية وصدور القوانين التي تخدم الوطن والمواطن والمقيم.

محمد الهاجري: مراجعة شاملة لكافة التشريعات ومقارنتها مع أفضل المعايير الدولية

ويرى الهاجري أن الدول التي تسعى لتحقيق نهضة اقتصادية تتنافس فيما بينها للتوسع في الحقوق التي تمنحها للمستثمرين خاصة الأجانب، وذلك بداية من تذليل العقبات وتيسير الإجراءات وتسهيل استصدار التراخيص وهو ما نراه من القوانين التي صدرت مؤخرا مثل قوانين إنشاء الشركات وتملك غير القطريين للعقارات.

وأكد أن دولة قطر استطاعت أن تحقق توازنا نموذجيا بين حقوق المستثمرين وواجباتهم من خلال التشريعات القانونية التي تحدد بدقة الحقوق التي تمنح للمستثمرين وكذلك تحدد بوضوح واجباتهم.

قوانين جذب الاستثمار

عيسى السليطي: جهود تشجع المستثمرين لتأسيس شركاتهم في قطر

بدوره يؤكد المحامي عيسى السليطي أن دولة قطر تقع في مصاف الدول الأكثر نموا في الوقت الحالي لما تتمتع به من اقتصاد قوي ووفرة في المشاريع الخاصة والعامة ولوائح وقوانين موضوعه حديثا، وكل ذلك يعمل على تحفيز وتشجيع أصحاب الشركات والمستثمرين على تأسيس شركاتهم في دولة قطر أو ضخ استثماراتهم فيها ثم تحقيق النمو والازدهار.

وأوضح أن الدولة تشجع وترغب في تشجيع الاستثمارات في مختلف القطاعات، ومنها القطاعات المالية والعقارية والوكالات والقطاعات الصناعية والاستثمار الدولي وتشجيع الابتكار والتجارة الحرة والمنافسة والوصول المفتوح إلى الموارد التي ستحقق التنمية الاقتصادية على المدى الطويل في دولة قطر وستضمن الاستمرار في ذلك.

وأشار السليطي إلى إشادة البنك الدولي مؤخرا بالإصلاحات التشريعية التجارية والاقتصادية والاستثمارية التي قامت بها دولة قطر، حيث انعكس ذلك إيجابا على الدولة بأن تم اختيارها من ضمن أفضل الدول التي أظهرت تحسنا ملحوظا في مؤشرات تسهيل الأعمال التجارية.

وأكد أن دولة قطر قامت مؤخرا بسن العديد من القوانين والتشريعات المحفزة للاستثمار لتحقيق التنوع الاقتصادي توافقا مع رؤية قطر الوطنية 2030، قائلا: تهدف القوانين والتشريعات إلى دفع عجلة التنمية الاقتصادية والتجارية واستقطاب وتدفق رؤوس الأموال الأجنبية بنسبة 100 % كذلك رفع مؤشر الثقة والأمان الاستثماري في الدولة.

ولفت إلى أن إصدار هذه القوانين يدل على أن مسار الإصلاح وتطوير التشريعات في قطر لا يتوقف عند العقبات والصعوبات، مؤكدا أن دولة قطر أحدثت ثورة تشريعية حقيقية خلال السنوات القليلة الماضية للحفاظ على حقوق وحماية «شركاء النهضة» من العمالة الوافدة أيضا.

وتحدث السليطي عن قانون الاستثمار قائلا إن القانون رقم 1 لسنة 2019 قد أرسى مبدأ الاستثمار الحر في توجه السياسات الاقتصادية الواعدة بدولة قطر، حيث تستأثر قطر بترتيب متقدم كونها من بين أقوى الاقتصادات الدولية والإقليمية وتوفر فرصا استثمارية واعدة.

وتطرق السليطي إلى حوافز القانون التي ساهمت في جذب الاستثمارات الأجنبية، ومن أهمها السماح للمستثمر الأجنبي بالتملك الكامل للمشروع بنسبة 100 % بعد أن كان في الماضي 49 %، وكذلك أطلق القانون يد المستثمر الأجنبي في المشاركة في كافة القطاعات الاقتصادية واستثنى من ذلك فقط قطاع البنوك.

وبشأن تخصيص الأراضي للمستثمر لم ينص القانون الجديد على عدم تجاوز مدة التخصيص 50 سنة كما ورد بالقانون القديم، وكذلك أطلق القانون جواز إعفاء المشاريع الاستثمارية من الضريبة على الدخل وفق قانون ضريبة الدخل، كما استمر في منح الإعفاء الجمركي على واردات الاستثمار الأجنبي من المعدات والآلات اللازمة، وكذلك السماح بحرية التحويلات المالية للمستثمر.

وأتاح قانون الاستثمار الجديد للمستثمر حرية حل النزاعات بواسطة هيئة تحكيم محلية أو دولية باستثناء المنازعات العمالية دعما لحقوق الإنسان، كما وصلت عقوبة المخالفين وفقا للقانون الجديد إلى 500 ألف ريال.

وجهة استثمارية رائدة

علي الخليفي: قطر أصبحت من الوجهات الاستثمارية الرائدة في العالم

وفي نفس السياق يقول المحامي علي الخليفي إن دولة قطر أصبحت من الوجهات الاستثمارية الرائدة في العالم، وإن التشريعات والقوانين الحديثة التي أصدرتها الدولة في السنوات الأخيرة جعلت بيئة الاستثمار في قطر جاذبة للشركات العالمية والتي تتوافد بشكل متواصل على قطر للتعرف على السوق القطري وعلى الفرص المتاحة.

وتابع: قطر قطعت شوطا كبيرا في تقديم تسهيلات كبرى للمستثمرين المحليين والأجانب عبر تطوير تشريعات اقتصادية تسمح للأجانب بالاستثمار والتملك إلى جانب تسهيل ممارسة أنشطة الأعمال بالتعاون مع البنك الدولي.

وتطرق الخليفي إلى الحديث عن قانون تنظيم تملك غير القطريين للعقارات والانتفاع بها، مؤكدا أنه يفتح المجال واسعاً أمام السماح للأجانب بتملك العقارات ويأتي هذا القانون في إطار الجهود المبذولة لتطوير التشريعات الاقتصادية أيضا وأدى مؤخرا منذ تطبيقه إلى استقطاب استثمارات أجنبية كبرى إلى السوق العقاري المحلي.

وأشاد بقرب إنشاء محكمة متخصصة للاستثمار والتجارة، موضحا أن إنشاء محكمة مختصة لنزاعات التجارة والاستثمار يعزز جاذبية قطر كمركز مالي ويحقق حزمة من المميزات، حيث إنه يمنح طابعا أكثر تخصصا في مجال نظر مثل تلك الدعاوى من قبل قضاة متخصصين ويعطيها طابع السرعة للبت في مثل تلك القضايا حيث إن المستثمر وطبيعة عمله من الجانب المالي قد يخسر الكثير من أمواله في حال طال أمد التقاضي، وهذا يعد تساؤلا مشروعا للمستثمر الأجنبي عند قدومه إلى قطر حيث يتساءل العديد من المستثمرين الأجانب عن المحاكم القطرية ومدة البت في النزاعات التجارية، وبالتالي فإن سرعة البت في القضايا التجارية والاستثمارية يعزز جاذبية قطر استثماريا فيما يدل وجود محاكم مختصة أيضا على مدى تقدم الدولة في كافة القطاعات وبالتحديد في المجال الاقتصادي ويضع دولتنا الحبيبة في مقدمة الدول في مجال التخصص القضائي.

بناء دولة الإنتاج

من جانبه أشاد المحامي عبدالرحمن آل محمود بصدور العديد من التشريعات الاقتصادية خلال الفترة الأخيرة، موضحا أن إصدار القوانين يعد جزءا من التقدم الحضاري الكبير الذي تشهده قطر، متوقعا أنه يستكمل خلال الفترة القادمة صدور سلسلة أخرى من القوانين من شأنها أن تقفز بقطر إلى أعلى المستويات العالمية.

وأوضح أن قطر تسير بخطى متسارعة جدا وتسعى لخلق منظومة متكاملة من القوانين والتشريعات التي تسعى من خلالها إلى خلق بيئة مثالية لكافة من يعيش على أرض قطر حيث أدركت في السنوات الأخيرة أهمية تعزيز الاعتماد على الذات، وبناء دولة الإنتاج، وتحقيق الاستقلال الاقتصادي، وضمان الأمن الغذائي، وتحقيق التنمية المستدامة المتوازنة، والحرص على الاستغلال الأمثل لموارد الدولة، والعمل على تنويع مصادر الدخل، وتعزيز البيئة الاستثمارية الجاذبة للاستثمارات، وذلك سعيا إلى تحقيق غايات وركائز رؤية قطر الوطنية 2030 لاسيما ركيزة التنمية الاقتصادية.

عبدالرحمن آل محمود: خطى متسارعة لخلق منظومة متكاملة من القوانين

وتحدث آل محمود عن قانون دعم تنافسية المنتجات الوطنية ومكافحة الممارسات الضارة قائلا: إنه يعتبر من أهم التشريعات التي صدرت في الآونة الاخيرة، مشيرا إلى أن القانون جاء للمحافظة على المكتسبات الوطنية التي حققها القطاع الخاص وبالأخص خلال العامين الماضيين وتحقيق الدولة معدلات مرتفعة في نسب تحقيق الاكتفاء الذاتي، مشيرا إلى أن المنتج الوطني لابد أن يكون محميا بحكم القانون من أي ظروف قد تتغير أو من منافسة غير عادلة تلحق الضرر به.

وأوضح أن صور ممارسات التجارة الدولية الضارة بالمنتج الوطني هي الإغراق والدعم المخصص والزيادة في الواردات ويقصد بالضرر حدوث الضرر المادي أو التهديد بحدوثه، لافتا إلى أن لجنة دعم تنافسية المنتجات الوطنية تختص بالنظر والتحقيق ورفع التوصيات بالتدابير ويقوم الوزير المختص بإصدار التدابير المؤقتة والدائمة ضد المنتج المحلي.

وأشاد آل محمود بإصدار تشريعات لتعزيز دور القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي، من خلال العمل على إصدار قانون للشراكة بين القطاعين العام والخاص، فضلا عن القوانين والتشريعات التي صدرت مؤخرا وتدعم القطاع الخاص بطريقة غير مباشرة مثل قانون تنظيم المخزون من السلع الغذائية والاستراتيجية.

لتعزيز جهود تحويل قطر لمركز إقليمي لـ«الفينتك»

«قطر للتنمية» يرصد «40» مليون ريال لدعم شركات التكنولوجيا المالية

رصد بنك قطر للتنمية أكثر من 40 مليون ريال قطري لدعم الشركات الصغيرة والمتوسطة العاملة في قطاع التكنولوجيا المالية "الفينتك" خلال عام 2021 وما بعده من خلال مركز قطر للتكنولوجيا المالية، ، ويمثل مركز قطر للتكنولوجيا المالية منصة تجمع بين المبتكرين في قطاع التكنولوجيا المالية والمؤسسات المالية، ومقدمي خدمات التكنولوجيا، وشبكات حلول الدفع، والمؤسسات الأكاديمية، والمؤسسات التنظيمية، بالإضافة إلى الشراكات مع مراكز تكنولوجيا مالية أخرى من سنغافورة، والمملكة المتحدة، وتركيا، والهند، ولبنان، وماليزيا، وليتوانيا، وأستراليا، ونيجيريا، والسويد.

وتسعى دولة قطر للتحول إلى مركز إقليمي للتكنولوجيا المالية وتتكامل جهود كل من: مصرف قطر المركزي ومركز قطر للمال وبنك قطر للتنمية، لتحقيق هذا الهدف خصوصا بعدما ساهمت جائحة كورونا في تسريع التحول نحو أنظمة المدفوعات الرقمية اللاتلامسية وتبني التكنولوجيا المالية حيث يقدم مركز قطر للمال حزمة من المزايا والحوافز لشركات التكنولوجيا المالية الراغبة في التأسيس ومزاولة أنشطتها في دولة قطر، تتضمن: إلغاء رسوم طلب التأسيس بقيمة 5000 دولار والرسم السنوي بقيمة 5000 دولار في السنة الأولى لشركات التكنولوجيا المالية المؤهلة، علاوة على اكتمال استعداداته لإطلاق مبادرة فينتك سيركل التي ستوفر مساحات عمل مشتركة، وعنوان مسجل في مركز قطر للمال وإيجار مجاني لمدة سنة للشركات المؤهلة.

وقام مركز قطر للمال، أيضا بزيادة عدد أنشطة التكنولوجيا المالية «الفينتك» التي يمكن ترخيصها وإدارتها من قبل الشركات المنضوية تحت منصته، حيث أصدر قواعد وارشادات جديدة تم بموجبها توسيع نشاط شركات الخدمات المهنية التي تقوم بالأنشطة غير المنظمة ليشمل شركات خدمات التكنولوجيا المالية التي تتضمن، على سبيل المثال لا الحصر، توفير حلول الأمن السيبراني، وواجهات برمجة التطبيقات، والحوسبة السحابية، وتطوير قواعد البيانات المتسلسلة (بلوكتشين)، والذكاء الاصطناعي والشركات التي توفر منصة

لتسهيل المعاملات في الوقت الحقيقي للأجهزة المتصلة بالإنترنت وبالاضافة إلى كل ما سبق قام مركز قطر للمال بعقد العديد من الاتفاقيات مع كيانات متعددة في مجال التكنولوجيا المالية.

ومن جهته يعتزم مصرف قطر المركزي إطلاق استراتيجية التكنولوجيا المالية خلال عام 2021 وتستهدف الاستراتيجية: تسهيل المعاملات المالية وتقليل استخدام الأوراق النقدية «الكاش» وخلق بيئة تدعم تطوير الابتكار المالي والأعمال بما في ذلك الشركات الصغيرة والمتوسطة ويعكف «المركزي» حاليا على تنفيذ اختبارات بيئة الصندوق الرملي sandbox وهي بيئة تنظيمية تجريبية للابتكارات بالتكنولوجيا المالية توفر مساحة آمنة لاختبار الخدمات والمنتجات قبل طرحها الأمر الذي يقلص مستويات الانكشاف على أخطاء أو مخاطر التنفيذ وتسمح هذه البيئة للأفراد والشركات باختبار افكارهم وابتكاراتهم المتعلقة بالتكنولوجيا المالية من خلال البيئة التجريبية التنظيمية ومن ثم يتم تقييم المنتجات والخدمات المقترحة، واختيار المناسب منها لاعتمادها وطرحها في السوق القطري رسميا، ومن المرجح أن تشمل قائمة الابتكارات في قطاع التكنولوجيا المالية حلولا للمدفوعات الرقمية وتطويرا لتكنولوجيا المحافظ الإلكترونية والتحويلات الدولية المباشرة، إلى جانب حلول وابتكارات لخدمات نقاط البيع وسداد الفواتير، علاوة على ابتكارات تكنولوجية في الخدمات التمويلية والصرافة مع تطوير منصات التمويل الجماعي للمشاريع وحلول الكترونية مالية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة، والمدفوعات القائمة على انترنت الأشياء.

ووفقا للتقرير السنوي لمصرف قطر المركزي، فقد أشار صندوق النقد الدولي في تقرير مشاورات المادة الرابعة لدولة قطر لعام 2019 إلى أن التكنولوجيا المالية يمكن أن تساعد الدولة في زيادة الشمول المالي، وتوسيع دائرة الإقراض للمشاريع الصغيرة والمتوسطة،

«جائحة كورونا» ساهمت في تسريع التحول نحو أنظمة المدفوعات الرقمية اللاتلامسية

مركز قطر للمال يقدم حزمة محفزات وإعفاءات وتسهيلات لشركات التكنولوجيا المالية

وقد دعم صندوق النقد الدولي نهج «المركزي» في الاختبار الأولي للتكنولوجيا المالية من خلال بيئة الصندوق الرملي والتعاون مع المنظمين الدوليين.

وكان «المركزي» قد دشن بنهاية مارس 2020 نظام قطر للدفع عبر الهاتف الجوال (QMP) الذي يوفر وسيلة جديدة وآمنة للدفع الإلكتروني الفوري وذلك بعد استكمال البنية التحتية وجميع متطلبات النظام المركزي للدفع الإلكتروني على مستوى الدولة، ووفقا لأفضل الممارسات العالمية في مجال خدمات الدفع عبر الهاتف الجوال ويهدف النظام إلى تمكين المستخدم من استخدام المحفظة الإلكترونية على هاتفه الجوال لتنفيذ عمليات الدفع

الإلكتروني من شخص إلى آخر وسداد أثمان المشتريات بالإضافة إلى إجراء عمليات السحب والتغذية النقدية للمحافظ الإلكترونية بشكل فوري وعلى مدار 24 ساعة طوال أيام الأسبوع، كما يوفر النظام إمكانية فتح محافظ إلكترونية لجميع المستخدمين مما يساهم في تعزيز الشمول المالي في الدولة.

ويركز مصرف قطر المركزي على تحويل معاملات الدفع من الأدوات النقدية (الورقية) إلى الأدوات الإلكترونية، والتحكم في المخاطر وتطوير البنية التحتية السليمة للدفع، بما يتماشى مع أهداف رؤية قطر الوطنية 2030، التي تهدف إلى مجتمع غير نقدي مع المزيد من الشمول المالي وقد شهد السوق القطري انحسارا في منسوب «الكاش» وانتعاشا للمعاملات الإلكترونية حتى قبل جائحة كورونا حيث استمرت المعاملات التي تمت معالجتها بواسطة النظام الإلكتروني لمقاصة الشيكات خلال عام 2019 في الانخفاض من حيث القيمة والحجم، مما يشير إلى التحول من أدوات الدفع الورقية (الكاش) إلى المعاملات الإلكترونية التي تشهد انتعاشا كما هو متوقع، وبلغت معاملات نظام الدفع بالتجزئة الذي يسهل تسوية مجمل المعاملات المدينة والدائنة حوالي 7.2 مليون معاملة خلال 2019 بزيادة 10.64 % مقارنة بعام 2018، بالإضافة إلى تعامل نظام الشبكة الوطنية (نابس)، ونقاط البيع، وبوابة الدفع الإلكترونية المستخدمة لتبديل وتسوية جميع معاملات بطاقات الخصم بين البنوك المحلية ودول مجلس التعاون الخليجي، مع الحد الأقصى لعدد معاملات التجزئة (123 مليون معاملة) خلال 2019، بزيادة قدرها 16.42 % مقارنة بعام 2018، كما سجلت معاملات التجارة الإلكترونية التي تم إجراؤها عبر قناة مدفوعات قطر زيادة كبيرة في الحجم من 0.68 مليون ريال في 2018 إلى 2.8 مليون ريال في 2019، مما يشير إلى نمو قوي في سوق التجارة الإلكترونية في قطر.

وأعلن مركز قطر للتكنولوجيا المالية في نهاية مارس 2021 عن شركات التكنولوجيا المالية المختارة للانضمام إلى الدفعة الثانية من برنامجي حاضنة ومُسرِّعة التكنولوجيا المالية، اللذين بدآ بالفعل يوم 24 مارس ويستمران حتى يونيو 2021. وكان مركز قطر للتكنولوجيا المالية قد تلقى أكثر من 500 طلب من شركات التكنولوجيا المالية الناشئة من أكثر من 58 دولة من جميع أنحاء العالم وبعد عملية تقييم شاملة ودقيقة، تمت تصفية الطلبات إلى 40 شركة قامت بعرض أفكارها وحلولها خلال أيام العروض التقديمية التي أقيمت عن بعد، والتي شملت لجنة تحكيم ضمت مجموعة من الهيئات والجهات المعنية والشركاء الاستراتيجيين لمركز قطر للتكنولوجيا المالية. ومن بين هذه الشركات، نجحت منهم 22 شركة في الانضمام إلى الدفعة الثانية من برنامجي حاضنة ومُسرِّعة التكنولوجيا المالية.

وتتوزع قائمة الشركات المختارة على 11 شركة ناشئة ضمن برنامج حاضنة قطر للتكنولوجيا المالية وهي : شركة سنونو للتجارة والخدمات، و«كارتي» من قطر، و«كاميليون» من سنغافورة، و«باي سا» من الهند، وديجاليتيكس من بنجلاديش، و«أكيليفون» من تركيا، و«تشاينج كوم» من الأردن، و«كويدكس» من غانا، و«نو كرديتس» وكذلك «بوندز مارت» و«فينستانت» من المملكة المتحدة إلى

جانب 11 شركة أخرى ضمن برنامج مسرّعة قطر للتكنولوجيا المالية وهي شركات : «بريفي تي» من هونج كونج، و«اكتيف.ايه أي» و«فين شات» من سنغافورة، و«إي باو تك» من الصين، و«سيفكس باي» من الهند، و«تويلا تكنولوجي» من قطر، و«فين شات بوت» من جنوب إفريقيا، و«كارجون» من جورجيا، و«إنفيست سويت» من بلجيكا، و«إيليت كابيتال» و«ريفيكس» من المملكة المتحدة.

وفي أكتوبر 2020 أعلن مركز قطر للتكنولوجيا المالية عن أول دفعة من برنامجي حاضنة ومُسرِّعة التكنولوجيا المالية، والتي تضم 24 شركة من أصل 750 شركة تقدمت للمشاركة من 72 دولة، منها الولايات المتحدة، والمملكة المتحدة، وأستراليا، والهند، وسنغافورة، وتركيا، ونيجيريا، وألمانيا، وروسيا وإندونيسيا وقد اختتم البرنامجين فعالياتهما في ديسمبر 2020 .

وتوزعت الشركات الـ 24 على 11 شركة مختارة لبرنامج الحاضنة وهي: سي واليت، قطر، ودافنشي لحلول الدفع،أستراليا، وديبيتو، قطر، وفاتورة، قطر، ومساعدة، قطر، وماي بوك، قطر، وباي رينغ، روسيا، وريميت رادار، المملكة المتحدة، وسكيب كاش، قطر، وتس لحلول الدفع، قطر، وحساب، قطر، إلى جانب 13 شركة مختارة لبرنامج المُسرِّعة وهي: أريبا، قطر، وفومو باي، سنغافورة، وفوو، لبنان، ومدفوعات، الأردن، ومايا آي، سنغافورة، ومانيم للمالية، تركيا، وماي كاش موني، سنغافورة، ونيوم، سنغافورة، ونيوكلي،الهند، ومركز اوسكار للأعمال، كندا، وباي فيس،البرازيل، وسينك موني، المملكة المتحدة، ويو بايمنتس،الكويت.

ويحصل المشاركون المختارون على الدعم الأساسي لإطلاق وتسريع

تنفيذ ابتكارات بيئة الصندوق الرملي لاختبار خدمات ومنتجات التكنولوجيا المالية قبل طرحها بالسوق

نمو أعمالهم في مجال التكنولوجيا المالية محليًا وإقليميًا ودوليًا ضمن حزمة تشمل دعم مالي وعيني بقيمة 250 ألف دولار، فضلًا عن خدمات إرشادية وتدريبية مميزة يقدمها مركز قطر للتكنولوجيا المالية، ومجموعة شركائه الاستراتيجيين، ومساعدة واستشارات يقدمها أكثر من 36 مرشدا ومدربا حول العالم وعند نهاية البرامج يتم أيضًا إحالة المؤهلين إلى مبادرة البيئة التنظيمية التجريبية (الصندوق الرملي) sandbox الخاصة بمصرف قطر المركزي حيث سيتلقون الدعم بشأن احتياجات الترخيص في قطر، بالإضافة إلى الاستفادة من الإعفاء من الرسوم عند التسجيل. فضلًا عن فرصة الحصول على الترخيص من مركز قطر للمال، إلى جانب التعاون مع أكثر من 16 مؤسسة مالية محلية، ومع الجهات المحلية المختصة بتنظيم الأنشطة المالية التابعة لمركز قطر للتكنولوجيا المالية، علاوة على مجموعة من فرص تطوير الأعمال التجارية والاستثمار على النطاق العالمي.

ترتيبات لتدشين مبادرة «فينتك سيركل» لتوفير مساحات عمل مشتركة وإيجار مجاني للمستفيدين

«المركزي» يستعد لإطلاق استراتيجية التكنولوجيا المالية في «2021»

خطة لتسهيل المعاملات المالية وتقليل استخدام الأوراق النقدية «الكاش» وتعزيز بيئة الابتكارات المالية

QATARI منتج
PRODUCT قطري

ارضِ جوعك

الأكبـــــــر حجمـــاً
صـــــحـــي أكثـــــر

√ خالي من المضادات الحيوية √ غني **بالأوميجا 3**

√ خالي من الهرمونات √ غني **بفيتامين د**

AlRawda Farm
مزرعـــة الـروضـــة

www.al-rawdafarm.com

Email: sales@deliopolis.com | Tel: +974 4435 4321 / 4498 3401 | www.deliopolis.com

الأصمخ
للمشاريع العقارية

The Garden
ذا جاردن

خطة دفع لمدة ١٢ سنة ٥٪ دفعة أولى

إمكانية الحصول على الإقامة - تملك حر

اللؤلؤة

3315 3686
alasmakhrealestate.com

التسليم ٢٠٢٢

تطبق الشروط و الأحكام